الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلّية الآداب واللُغات

قسم اللُغة و الأدب العربي

مذكرة ماستر:

إعداد الطّالب : شويكات إبراهيم الحاج

ميدان: اللّغة والأدب العربي.

شعبة: الدراسات لغوية.

تخصص: لسانيات عربية

الموضوع:

اللفظ و المعنى في التراث النحوي القديم من خلال جهود ابن هشام الأنصاري

مذكرة تخرّج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة و الأدب العربي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	*الرتبة*	*الصِّفة*
بشير بديار	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
محمود طلحة	أستاذ محاضر (أ)	مناقشا
الطيب دبة	أستاذ التعليم العالي	مشرفا و مقررا

السنة الجامعية: 2017 م– 2018 م/1438 ه– 1439 ه.

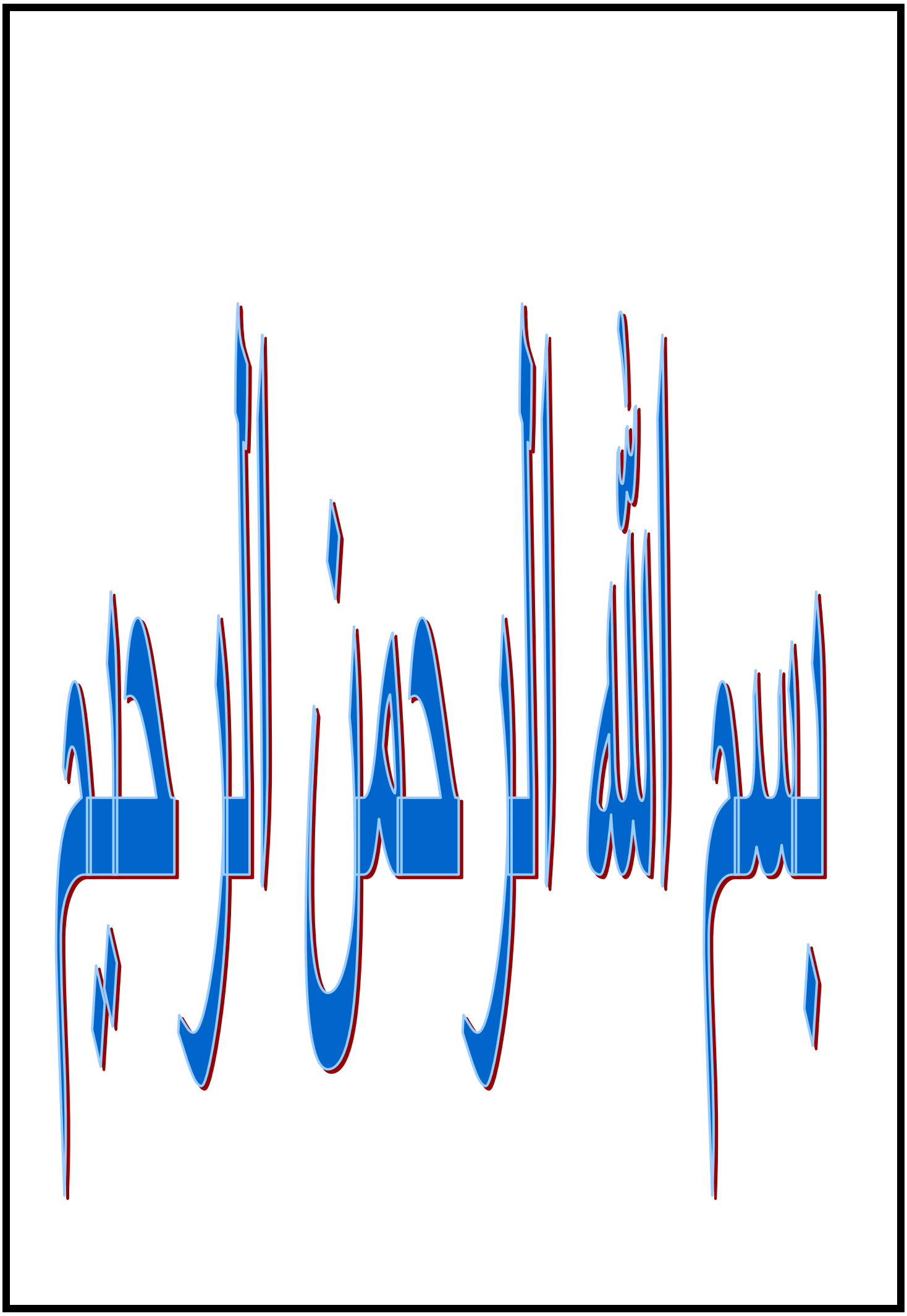
بسم الله الرحمن الرحيم

شکر و عرفان

استنادا لقوله صل الله عليه وسلم : " من لم يشكر الناس لم يشكر الله عز و جل " رواه أحمد و الترمذي .

يسعدني أن أتقدم بأسمى معاني التقدير و الاحترام لأستاذي المشرف الطيب دبة فلك عظيم الشكر

كما أني أتقدم بشكري الجزيل إلى أساتذتي الموقرين في لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه الرسالة فهم أهل لتهذيبها و تصويبها ، و الابانة عن مواضع القصور فيها

كما نشكر كل من ساعد من قريب أو بعيد و لو بكلمة طيبة لإنجاز هذا العمل

إهداء

أهدي كل سطر بل كل حرف من هذا المجهود العلمي المتواضع إلى من لم تفارقني دعواتهما و علماني أن الحياة جد و مثابرة و أن الصبر هو أساس النجاح إليكما أمي و أبي أهدي ثمار جهدي .

إلى إخوتي فردا فردا ، إلى كل من شجعني على شق طريق العلم و دعمني و لو بكلمة .

إلى كل أصدقائي و إخوتي و أخص بالذكر بختي يوسف فتح الله عليه أبواب الخير فقد كان له الفضل الكبير في اكتمال هذا الجهد .

كما لا أنسى الأخ بختي عطاء الله جزاه الله كل خير و الأخ قطاف صدام حسين و كذلك أخي مصطفى عرابة لأنهم كانوا نعم العون و نعم الأصدقاء .

إلى كل محب غيور على لغة الذكر الحكيم .

إلى كل طلبة قسم اللغة و الأدب العربي

مقدمة

مقدمة :

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على أشرف المرسلين ، اللهم صل على سيدنا مُحَمَّد صلاة تكرمنا بها بنور الفهم و توضح بها عنا ما أشكل حتى يفهم إنك تعلم و لا نعلم وأنت علاّم الغيوب .

أما بعد :

لم تحظ دراسة بما حظي به النحو العربي من اهتمام الدرسين ، إذ أقبلوا عليه بين طرفي نقيض فمنهم من افتتن به و منهم من سخط عليه ورماه بالقصور و وصفه بأنه دراسة شكلية و لا تراعي المعنى في كثير من الحالات ، و تستبعد المعطيات الخارجية بل و وصل الأمر ببعضهم إلى دعوى إلغائه و اعتباره ضربا من التكلف و استبداله بنحو ميسر على حد تعبيرهم ، غير أن الحاجة إلى النحو باقية ما بقيت الحاجة إلى الفصحى لأنه ارتبط بها أساسا و هي ارتبطت بالقرآن الكريم . و النحو وسيلة لغير المجيدين للفصحى بأن يفقهوها فهو قانون تأليف الكلام ومن هذا المنطلق وقع اختيارنا لهذا الموضوع المعنون ب **"اللفظ و المعنى في التراث النحوي القديم من خلال جهود ابن هشام الأنصاري "** . و من خلاله حاولت أن أطلع على إشكالية العلاقة بين اللفظ و المعنى ، و على مدى تأثيرها في معطيات الدراسة النحوية ، من خلال أعمال نحوي فذ هو ابن هشام الأنصاري وهو من النحاة المتأخرين و قد اكتفيت بثلاثة كتب ألفها هي : **"شرح شذور الذهب "** و **" الإعراب عن قواعد الإعراب " و "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب "** و الذي يعد ثمرة أعماله و أنضجها .

و الذي دفعني إلى خوض غمار هذا البحث بعد الموافقة على اقتراح الأستاذ المشرف لموضوعه حب الإطلاع على التراث العربي و معرفة خباياه و نكته ، و التعرف على طريقة النحاة القدماء في التحليل . و مرافقة تطور الفكر النحوي عند ابن هشام ، و الكشف عن موقف ابن هشام من هذه القضية و قد وجدت الموضوع يطرح عدة تساؤلات أذكر منها ما يلي :

كيف كان تعامل النحاة القدمى مع إشكالية اللفظ و المعنى إجمالا ؟ هل النحو العربي نحو شكلي أم نحو وظيفي ؟ هل انتصر ابن هشام للفظ أم للمعنى ؟ كيف عالج ابن هشام هذه القضية اثناء التحليل النحوي ؟ .

و للإجابة على هذه التساؤلات وضعت خطة في مدخل و فصلين كالأتي :

المدخل : اللفظ و المعنى في التراث العربي .

و أشرت فيه إلى قضية اللفظ و المعنى عند النقاد بحكم أنهم أول من أثارها ، ثم عند البلاغيين و من المسائل التي شغلت البلاغيين ضمن قضية اللفظ و المعنى مسألة الفصاحة و البلاغة والفرق بينهما ، و هل الفصاحة من عوارض الألفاظ ؟ أو من عوارض المعاني ؟ أو لمجموع اللفظ و المعنى ؟ و ثم تعرضت لقضية اللفظ و المعنى عند الأصوليين و لدورها في استنباط الأحكام الشرعية ، و في الأخير تعرضت لموقف النحاة من قضية اللفظ و المعنى و لكن باقتضاب شديد لأني خصصت لهم فصل مستقلا .

الفصل الأول : اللفظ و المعنى عند النحاة وتطرقت فيه إلى المباحث التالية :

- تعريف اللفظ و المعنى في المعاجم العربية
- نظرية العامل وقضية اللفظ و المعنى: و ما أثير حولها من كلام و مواقف تباينت بين رافض لها و مدافع عنها .
- النحو و الإعراب : عرفت كلا من النحو و الإعراب ثم بينت أن النحو ليس هو الإعراب كما يتوهم الكثيرون و أن الإعراب جزء من النحو و ليس النحو كله و أن النحو ميدانه البحث عن المعاني و الأغراض و الأساليب
- الحركات الإعرابية : نالت هي الأخرى الكثير من اهتمام النحاة القدماء لارتباطها بنظرية العامل و تفسير العامل في الرفع و النصب و الجر و عرضت أراء القدماء و المحدثين فيها .
- الحمل على المعنى : على أنه من مظاهر عناية النحاة بالمعنى و تفسير بعض القضايا في ضوئه .
- التضمين النحوي : على أنه كذلك هو الأخر مظهر من مظاهر اهتمام النحاة بالمعنى و رعايته .

الفصل الثاني : اللفظ و المعنى عند ابن هشام الأنصاري و تحدثت فيه عن :

- تعريف موجز لابن هشام الأنصاري .
- الجملة و الكلام : فابن هشام من النحاة الذين فرّقوا بين الكلام و الجملة و أوضح بأن الكلام أخص من الجملة لأنه يدل على معنى يحسن السكوت عليه أي الفائدة ، أما الجملة فهي تركيب من فعل و فاعل أو مبتدأ وخبر .
- موقف ابن هشام من نظرية العامل : اعتمد ابن هشام على نظرية العامل و أخذ بها و كان من المناصرين لها إذ أن النحو العربي برمته قام عليها و مؤصل بها و هذا ما يظهر من خلال تفسيره للحركات الإعرابية بأنها أثر تجلبه العوامل الداخلة عليها .
- جوانب الاحتفاء بالمعنى عند ابن هشام : ناد ابن هشام بضرورة النظر في المعنى قبل الاعراب ، دون أن يهمل مراعاة الشكل و استقامته .

- تعدد المعنى للمبنى الواحد : فمنها ما يأتي على وجه واحد ومنها ما يأتي على وجهين وثلاثة أوجه حتى النوع الثامن يأتي على اثني عشر وجها و بطبيعة الحال السياق و المقام هو الفارق بين هذه الأوجه.
- الحذف و التقدير : وقد أولاه أهمية بالغة لمدى ارتباطه بالمعنى و تذوق اللغة .
- التضمين : له دور كبير في الكشف عن المعنى .

أما فيما يخص المنهج فقد اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي و وجدت أنه الأنسب في رصد مواقف القدماء و المحدثين و تحليلها و تفيسرها .

و لا يخلو بحث من الصعوبات و الجدير بالذكر أن كبرى الصعوبات التي واجهتنا و نحن بصدد انجاز هذا البحث قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع عند ابن هشام ، مع عدم القدرة على التحصل على بعض الكتب .

و لابد كذلك من الإشارة إلى الدرسات السابقة لهذا الموضوع فقد كانت خير عون لي نذكر منها :

منهج ابن هشام الأنصاري من خلال كتاب مغني اللبيب لعمران عبد السلام شعيب .

التحليل النحوي عند ابن هشام لعبد الحميد مصطفى السيد مقال .

و في هذا المقام لا يسعني إلا أن أقدم جزيل الشكر و عظيم الامتنان إلى الأستاذ و الدكتور الطيب دبة الذي كان خير مرافق لي في هذا البحث من خلال ما قدمه لي من توجيهات و إرشادات .

مدخل :

اللفظ و المعنى في التراث العربي

توطئة :

تعد مسالة اللفظ و المعنى من المسائل التي شغلت الساحة النقدية فهي الأكثر شيوعا عند النقاد و ذلك للمكانة التي يحظى بها الشعر العربي و البحث عن جماليته أين تتجلى في حسن اختيار الألفاظ و جزالتها ، أم في رونق المعاني ؟ و أين تكمن القيمة الفنية للعمل الأدبي في لفظه أم معناه ؟ و بهذا اختلف النقاد ودار بينهم جدل كبير فهناك من انتصر للفظ و أخر للمعنى و فريق جمع بين هذا وذاك . و اتسعت حدة الجدال لتصل إلى علماء البلاغة و قد ادلو بدلوهم فيها كذلك لا يسما في ما يخص البلاغة و الفصاحة و هل هما من عوارض اللفظ أم المعنى ؟ و انقسمو فرقا فريق ناصر اللفظ و أخر انتصر للمعنى وفريق جمع بين الرأيين .

و كان لعلماء أصول الفقه نصيب كبير من هذه المسألة و من اصعب مباحث الدرس الأصولي قضية اللفظ و المعنى لأنها ارتبطت باستنباط الأحكام الشرعية .

1 اللفظ و المعنى عند النقاد:

يبدو أن الجاحظ (ت255هـ) هو أول من قدح شرارة هذ الجدل،انطلاقا من مذهب عقائدي و تعلقا منه بمذهب الصنعة وتعصبا للفظ سواء فيما رآه و قرره أو بما نقله و أقحمه من أراء العلماء و النقاد ، وهو في كل ذلك يرى الأناقة و الجودة في الألفاظ فالمقياس عنده للقيمة الأدبية إنما يتقوم في جزالة اللفظ وجودة السبك وحسن التركيب[1] . إذ يقول:"المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي و القروي و البدوي ، إنما الشأن في إقامة الوزن ، و تخير اللفظ وسهولة المخرج ، و في صحة الطبع وجودة السبك)[2].ويقول في موضع آخر:(المعاني القائمة في صدور العباد المقصورة في أذهانهم و المختلجة في نفوسهم و المتصلة بخواطرهم مستورة خفية و بعيدة وحشية و موجودة في معنى معدومة ، و إنما يحي تلك المعاني في ذكرهم لها وإخبارهم عنها و استعمالهم إياها"[3] .

في عبارة الجاحظ هذه على شهرتها غموض واضح فهي لم تحدد التحديد الصحيح لمفهوم المعنى عند الجاحظ و فصلت فصلا صارما بين اللفظ و المعنى .فأما غموض العبارة فناشئ من أن الجاحظ نفض عن المعنى كل أهمية و ذلك في كلماته الأولى التي تبدو انفعالية و حاسمة عندما نفى الحسن في الكلام عن المعنى بأن جعل المعاني مطروحة في الطريق . المبالغة في العناية بالشكل فالشعر صياغة و ضرب من النسيج ، و قد تطرف الجاحظ في هذه النظرة حتى كاد الحكم على الشعر عنده أن يكون حكما على الجمال الخارجي فيه ، دون النظر إلى المحتوى أو المضمون الذي كاد ينعدم عنده [4] .

---

[1] ينظر :عادل هادي حمادي العبيدي ، 1433هـ/2016م ،قضية اللفظ و المعنى ، مجلة الأستاذ ،العدد 103 ،ص202.

[2] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ الحيوان ،تح عبد السلام هارون،شركة و مطبعه مصطفى البابى و أولاده،مصر ، ط2 ،1385هـ، /1965م، ج3،ص131/132.

[3] أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ،البيان و التبيين ،تح ،عبد السلام هارون ،دط ،دت ،ج1،ص75.

[4] مُحَمَّد زكي العشماوي ، قضايا النقد الأدبي بين القديم و الحديث ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د ط ، 1979 ، ص 270 – 274

ومن هنا ذهب بعض الباحثين أمثال مُحَمَّد زكي العشماوي إلى أن الجاحظ يرجع كل مزية في الأدب للفظ أو الشكل و يهمل المعنى لكن المتتبع لآراء الجاحظ النقدية يرى حلاف ذلك ،فهو يؤكد أن للمعاني دورها في تحقيق الناحية الجمالية في الفن ،فالعلاقة قوية بين الألفاظ و المعاني في العمل الأدبي . و يؤكد هذا التلاحم بين عنصري اللفظ و المعنى[1] بقوله:"فإذا كان المعنى شريفا و اللفظ بليغا ، و كان صحيح الطبع بعيدا عن الاستكراه و منزها عن الاختلال مصونا عن التكلف ، صنع في القلب صنيع الغيث في التربة الكريمة"[2]. و قد أثر رأي الجاحظ على النقاد بعده أثرا كبيرا و خير دليل على ذلك صنيع أبي هلال العسكري الذي يكاد يردد قول الجاحظ إذ يقول :"ليس الشأن في إيراد المعاني ، لأن المعاني يعرفها العربي ، و العجمي ، و القروي و البدوي ، إنما هو جودة اللفظ و صفائه و حسنه و بهائه و كثرة طلاوته و مائه ، مع صحة السبك و التركيب ... وليس يطلب من المعنى إلا أن يكون صحيحا ،و لا يقع من اللفظ بذلك حتى يكون على ما وصفناه من نعوته التي تقدمت ."[3]

وقد أشار ابن رشيق القيرواني إلى هذه الحقيقة فهناك من الناس من ينتصر للفظ على حساب المعنى فيقول : " و أكثر الناس على تفضيل اللفظ على المعنى ، سمعت بعض الحذاق يقول : اللفظ أغلى من المعنى ثمنا ، و أعظم قيمة ، و أعز مطلبا ، فإن المعاني موجودة في طبائع الناس يستوي فيها الجاهل و الحاذق ، وليس الفضل على جودة الألفاظ وحسن السبك و صحة التأليف ... و بعضهم أظنه ابن وكيع ، مثل المعنى بالصورة ، و اللفظ بالكسوة فإن لم تقابل الصورة الحسناء بما يشاكلها و يليق بها من اللباس فقد بخست حقها و تضاءلت في عيني مبصرها ."[4]

و على الرغم من أن لابن رشيق بعض الملاحظات التي قد تشير إلى ضرورة التلاحم بين اللفظ و المعنى فإنه لم يستطع أن يسلم هو نفسه من هذه القسمة كما لم يتمكن من تحديد الوحدة بين اللفظ و المعنى ، و من هذا النص إشارات صائبة لضرورة الإلتحام و لو أمكن لهذه الفكرة أن تتبلور عند ابن رشيق ، و أن تدرس دراسة علمية مستفيضة و مدعمة بالشواهد و التحليل لكان من الجائز أن تقضي على هذه الثنائية التي شاعت أمدا طويلا . لكن لم يعالج هذه القضية على أسس منهجية ذوقية كما فعل الجرجاني .[5]

---

[1] ينظر : مُحَمَّد عبد الرحيم قافود ، الشكل و المضمون من وجهة نظر في النقد الخليجي ، حوليات كلية العلوم الإنسانية ، العدد 05 ، 1406 هـ / 1986 م ، ص 71 .

[2] الجاحظ ، ابيان و التبيين ، ص 75 .

[3] أبو هلا العسكري ، الصناعتين الكتابة و الشعر ، تح ،علي مجمد البخاري – مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ، ط1 ، 1371هـ/1952م ،ص 57-58 .

[4] ابن رشيق القيرواني ، العمدة في صناعة الشعر و نقده ، تح ، مُحَمَّد بدر الدين النعساني الحلبي ، مطبعة السعادة ، مصر ،ط1 ، 1352هـ /1907م ،ص 82 .

[5] مُحَمَّد زكي العشماوي ، قضايا النقد الأدبي بين القديم و الحديث ، ص 294.

أما عبد القاهر الجرجاني فقد أدلى بدلوه في هذه القضية و استفاد من أراء سابقيه و كانت له اليد الطولى في هذه القضية ، و تنبه إلى هذه العلاقات بين الألفاظ و المعاني في الأدب .إذ يقول :"و هل تجد أحدا يقول : هذه اللفظة فصيحة إلا و هو يعتبر مكانها من النظم ، و حسن ملاءمة معناها لمعنى جارتها ، و فضل مؤانستها لأخواتها ؟ و هل قالوا : لفظة متمكنة ، و مقبولة ، و في خلافه :قلقة ، و نابية ، و مستكرهة ، إلا و غرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه و تلك من جهة معناهما ، و بالقلق و النبو عن سوء التلاؤم ، م أن الأولى لم تلق بالثانية في معناها ، و أن السابقة لم تصلح أن تكون لفقا للتالية في مؤداها ."[1] و هو في هذا النص يقف عند حد بيان أن جمال العبارة إنما يعود إلى حسن أداء الكلمات لمعانيها ، و ما بين معاني الألفاظ من إتساق عجيب .

و يدلل على ذلك بقوله :"بأنك ترى الكلمة تروقك ، و تؤنسك في موضع ، ثم تراها بعينها تثقل عليك و توحشك في موضع أخر "[2] . و ليس هذا الإيناس أو الوحشة إلا للتلاؤم بين معنى الكلمة و جارتها ، أو للتنافر بين المبنيين . فصياغة النظم هي التي تؤثر التأثير المعتد به في الصورة الأدبية التي هي كالنقش و الصياغة ، و إنما يعنى باللفظ في النظم لتأليف أجزاء هذه الصورة التي لا تكتمل إلا بدقة الصنع في ذلك النظم ، و باختيار الألفاظ ، و وضعها في مواضعها الملائمة لها في الجملة و وضع الجمل بغضها إلى جانب بعض ليشاكل بعضها بعضا ، فيتم تأليف هذه الصورة . ويقصد عبد القاهر بالنظم صياغة الجمل و دلالتها على الصورة ، و هذه الصورة هي محور الفضيلة و المزية في الكلام .[3]

2 اللفظ و المعنى عند البلاغيين :

شغلت قضية اللفظ و المعنى الكثير من البلاغيين ، انطلاقا من بحثهم في العلاقة بين اللفظ و معناه ، و نوع هذه العلاقة ، و لا شك أن أهم ما توقف عنده البلاغيون في دراستهم لهذه العلاقة هو مبحث الحقيقة و المجاز فقد ميزوا بين لونين من الكلام انطلاقا من الاستعمال العادي للفظة و هو الحقيقة ، و الاستعمال غير العادي لها و هو المجاز. و المجاز هو : الكلمة المستعملة في غير ما وضعت له في اصطلاح التخاطب لملاحظة علاقة بين الثاني و الأول مع قرينة تمنع إرادة المعنى الأصلي كالأسد المستعملة في الشجاعة . و القرينة هي ما يفصح عن المراد من اللفظ و تكون إما لفظية أو غير لفظية ، وقد قسموا المجاز انطلاقا من العلاقات المصاحبة للتجوز كالسببية و الكلية و الجزئية . ومن المعلوم أن المجاز مصطلح بلاغي و يعتبر أسلوبا يلتجأ إليه للتحرر من الضيق اللفظي و الاتساع في المعنى وتعميقه ، و إلباس اللفظ حلة جديدة غير التي عرفها في التعبير الحقيقي و كما تعرضوا في خظم هذا كله إلى مباحث بلاغية أخرى كالإيجاز و الإطناب

[1] أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن مُحَّد الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، تح ، محمود مُحَّد شاكر ، مطبعة المدني ، دط ، دت ، ص 44-45.

[2] المصدر نفسه ، ص 46.

[3] مُحَّد غنيمي هلال ، النقد الأدبي الحديث ، دار نهضة مصر للطباعة ، دط ، سنة 1997 ، ص 263-269.

و المساواة مثلا ، فالإطناب هو زيادة اللفظ على المعنى ، بخلاف الإيجاز فهو اندراج المعاني الكثيرة تحت اللفظ القليل ومنه فالبلاغيون تعرضوا لقضية اللفظ و المعنى في مباحث علم البيان .[1]

انشغل البلاغيون وهم في اطار دراسة مشكلة اللفظ و المعنى بمسألة الفصاحة و البلاغة والفرق بينهما و هل الفصاحة من عوارض الألفاظ أو من عوارض المعاني أو لمجموع اللفظ و المعنى وهذا ما يشير إليه أبو هلال العسكري حينما يعرض لرأيين [2]في الفصاحة :

الأول : أن الفصاحة و البلاغة ترجعان إلى معنى واحد و إن اختلف أصلهما لأن كل واحد منها هو الإبانة عن المعنى و الإظهار له إذ يقول :" فأما الفصاحة فقد قال قوم : أنها من قولهم : أفصح فلان عما في نفسه إذا أظهره ، و الشاهد على أنها هي الإظهار قول العرب : أفصح اللبن إذا تجلت عنه رغوته ... و إذا كان الأمر على هذا فالفصاحة و البلاغة ترجعان إلى معنى واحد و إن اختلف أصلهما ، لأن كل منهما إنما هو الإبانة عن المعنى ."[3]

والثاني : أنهما مختلفتان و أن الفصاحة ألة البيان فهي مقصورة على الألفاظ لأن الألة تتعلق باللفظ دون المعنى و البلاغة هي إنهاء المعنى إلى القلب فهي مقصورة على المعنى . ووضح الأمر بقوله : " ومن الدليل على أن الفصاحة تتضمن اللفظ ، و البلاغة تتناول المعنى أن الببغاء يسمى فصيحا ، و لا يسمى بليغا ، إذ هو مقيم للحروف و ليس له قصد إلى المعنى الذي يؤديه ."[4]

أما ابن سنان الخفاجي فقد فرق هو الآخر بين الفصاحة و البلاغة ذهب إلى : "أن الفصاحة مقصورة على وصف الألفاظ و البلاغة لا تكون إلا وصفا للألفاظ مع المعاني . لا يقال في كلمة واحدة لا تدل على معنى بفضل عن مثلها بليغة و إن قيل فيها فصيحة ، و كل كلام بليغ فصيح ، و ليس كل فصيح بليغ . "و لكي تكون اللفظة فصيحة ينبغي أن تتوفر فيها بعض الشروط على حد تعبيره :"إن الفصاحة على ما قدمنا نعت للألفاظ إذا وجدت على شروط عدة ، ومتى تكاملت تلك الشروط فلا مزيد على فصاحة تلك الألفاظ وبحسب الموجود منها تأخذ القسط من الوصف وبوجود

أضدادها تستحق الاطراح و الذم. و تلك الشروط تنقسم قسمين فالأولى منها : يوجد في اللفظة الواحدة على انفرادها من غير أن ينظم إليها شيئ من الألفاظ ، و الثاني : يوجد في الألفاظ المنظومة بغضها مع بعض ."[5]

---

[1] ينظر : أحمد مصطفى المراغي ، علوم البلاغة البيان و المعاني و البديع ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط3 ، 1414هـ/1993م ، صفحات 182-191-248 .

[2] ينظر : مليكة حفان ، من قضايا اللفظ و المعنى بين البلاغيين و اللغويين ،في منبر حر للثقافة و الفكر و الأدب ، مارس 2007 .

[3] أبو هلال العسكري ، الصناعتين ، ص7.

[4] المصدر نفسه ، ص 8.

[5] ابن سنان الحفاجي ، سر الفصاحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 ، ص 63.

و خلاصة الأمر أن الفصاحة يوصف بها المفرد و المتكلم و الكلام فيقال : لفظة فصيحة و كلام فصيح و رجل فصيح . أما البلاغة فيوصف بها الكلام و المتكلم فقط فيقال : كلام بليغ و رجل بليغ و بين الإثنين عموم و خصوص مطلق فالفصاحة أعم من البلاغة لأن كل فصيح بليغ و ليس كل بليغ فصيح .و في لإطار دراسة البلاغيين للفظ و المعنى اشترطوا صفات للفظ و أخرى للمعنى فالفظ في حلوه من تنافر الحروف ، و الغرابة و أن يوافق القياس و يتطلبون فيه الجزالة و الاستقامة و المشاكلة ، بحيث لا يكون غريبا و لا سوقيا مبتذلا و يتطلبون في المعنى أن يكون شريفا صحيحا يصيب الوصف .ومن السهل أن نلمس في أقوال البلغاء السابقة عناصر البلاغة وهي : اللفظ ، المعنى ، و تأليف الألفاظ على نحو يمنحها قوة و تأثيرا حسنا ، ثم الدقة في اختيار الكلمات و الأساليب على حسب مواطن الكلام و موضوعاته و حال السامعين و النزعة النفسية التي تسيطر عليهم .[1]

3 اللفظ و المعنى عند الأصوليين :

ثنائية اللفظ و المعنى اعتنى بها جميع الأصوليين على اختلاف مدارسهم و اتجاهاتهم المذهبية ، فالبحث الأصولي تناول العلاقة بين اللفظ و المعنى من ناحيتين :نظرية ، و تطبيقية .

أما من الناحية النظرية فيدور البحث حول ثلاثة مسائل رئيسة :

- أصل اللغة ، هل هو توقيف أم اصطلاح ؟.
- جواز أو عدم جواز القياس في اللغة ؟.
- الأسماء الشرعية مثل الزكاة ، الصلاة ،الصيام ،...إلخ.

أما من الناحية التطبيقية هو ما يتعلق مباشرة بتفسير الخطاب الشرعي ، فيتناولون فيه أنواع الدلالات ، دلالة اللفظ على المعنى كما إستخلصوها من كلام العرب و هذا ما يشكل العمود الفقري في البحث الأصولي [2] . و من ثم نجد الأصوليين قد رصدوا دلالات ألفاظ الخطاب الشرعي من مختلف الزوايا حتى تتوافر لهم تلك المعرفة : رصدوها من زاوية ما وضعت له الألفاظ من حقائق فوجدوها لا تخرج في دلالتها عن العموم و الخصوص ، و الاشتراك ، و ما دل عليه الجمع لمنكر ، و رصدوها من زاوية ما تستعمل فيه ، فوجدوها لا تخرج في دلالتها عن الحقيقة و المجاز باعتبار و عن الصريح و الكناية باعتبار أخر . و رصدوها من زاوية وضوحها و خفائها فيما الوضوح : المحكم و المفسر و النص و الظاهر . و هناك على

[1] ينظر : عبد العزيز عتيق ، في البلاغة العربية علم المعاني ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، ط1 ، 1430هـ-2009م ،صفحات 10-11-17-18.

[2] ينظر : مُحَمَّد عابد الجابري ، بنية العقل العربي دراسة نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية ، مركز درسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1956م ، ص 56-57.

مستوى الغموض : الخفي ، والمشكل ، و المجمل ، و المتشابه .و بذلك يكونون قد تتبعوا كافة الأحوال و الاعتبارات التي تعتري اللفظ ، و هو يؤدي المعنى الجاري على قانون الوضع .[1]

بحث الأصوليون علاقة اللفظ بالمعنى بعدة اعتبارات [2]:

1-اللفظ باعتبار المعنى الذي وضع له فوجدوه تنقسم إلى : خاص ، عام ، مشترك .

أ. الخاص : هو اللفظ الدال على مسمى واحد سواء كان بالشخص كزيد ، أو بالنوع كالإنسان ، أو بالجنس كالحيوان . و من صور الخاص :الأمر و النهي و المطلق و المقيد .

ب.العام: هو اللفظ المستغرق لجميع ما يصلح له بحسب وضع واحد . سواء بلفظ مثل رجال أو بمعناه مثل قوم .

ج.المشترك : هو اللفظ الذي يدل بالوضع اللغوي الأصلي على معنيين أو أكثر و يكون في الأسماء مثل القرء فإنه وضع للطهر و الحيض ، و يكون في الأفعال ومثاله عسعس فإنه بمعنى أقبل و أدبر ،و يكون في الحروف .

2- اللفظ باعتبار المعنى الذي استعمل فيه فوجدوه ينقسم إلى : حقيقة ، مجاز .

أ. الحقيقة : هي دلالة اللفظ على المعنى الموضوع له في أصل اللغة أي المعنى المتعارف عليه بالاصطلاح اللغوي .

ب. المجاز : هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع له في العرف الذي وقع به التخاطب . و الاعتبار الذي لاحظه الأصوليون بحسب الاستعمال هو أنهم رأوا المتكلم في ظل ممارسته لحريته في استعمال اللفظ لا يتحرك فقط في ظل الحقيقة و المجاز ، بل يستظل بظل أخر هو أ الألفاظ التي استعملت فيما وضعت له أو في غير ما وضعت له قد تستعمل صريحة فيما يريده أو كناية عنه و من ثم قالوا إن الخطاب بهذا الاعتبار ينقسم إلى صريح و كناية .[3]

3- اللفظ باعتبار وضوح معناه صنفان : محكم ، متشابه ، وبينهما درجات :

أ.المحكم : هو اللفظ الذي يدل على مقصود بعينه لا يحتمل التفسير و لا التأويل و لا النسخ .

ب. المتشابه : هو ما خفيت دلالته و تعذر معرفة المقصود منه مثل فواتيح السور في القرآن و الأيات التي تفيد التشبيه ظاهريا . درجات المحكم و المتشابه : المفسر ، النص ، الظاهر ، المشكل .

4- اللفظ باعتبار طرق دلالته على المراد منه أربعة أقسام (حسب الحنفية): دلالة العبارة ، دلالة الإشارة ، دلالة النص دلالة الاقتضاء .

---

[1] إدريس حمادي ، الخطاب الشرعي طرق استثماره ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط1 ،1994م ، ص 476.

[2] ينظر : إدريس حمادي ، الخطاب الشرعي طرق استثماره ، ص 74 و ما بعدها .

[3] ينظر : نفسه ، ص 74 إلى 114.

أما عند جمهور المتكلمين فهو ينقسم إلى : دلالة المنطوق ، دلالة المفهوم .

أ. دلالة المنطوق : هي مادل عليه اللفظ في محل النطق ، و هي دلالة اللفظ على حكم شيء مذكور في الكلام مثل تحليل البيع و تحريم الربا . و هو نوعان : صريح و غير صريح .

ب. دلالة المفهوم : هو ما دل عليه اللفظ في محل النطق وبعبارة أخرى هو دلالة اللفظ على حكم شيء لم يذكر في الكلام ، و هي قسمان :

أ. دلالة الموافقة : أن يدل اللفظ على مساواة و ثبوت حكم المذكور للمسكوت عنه لاشتراكهما في علة الحكم المفهوم بطريق اللغة .

ب. دلالة المخالفة : وهي أن يدل اللفظ على مخالفة حكم المسكوت عنه للمذكور أو ثبوت نقيض حكم المنطوق به للمسكوت عنه و تسمى أيضا دليل الخطاب . و هي أنواع : الصفة ، و الحصر ، و الغاية ، و الشرط ، و العدد .[1]

هذا المشجر يلخص هذه التقسيمات :

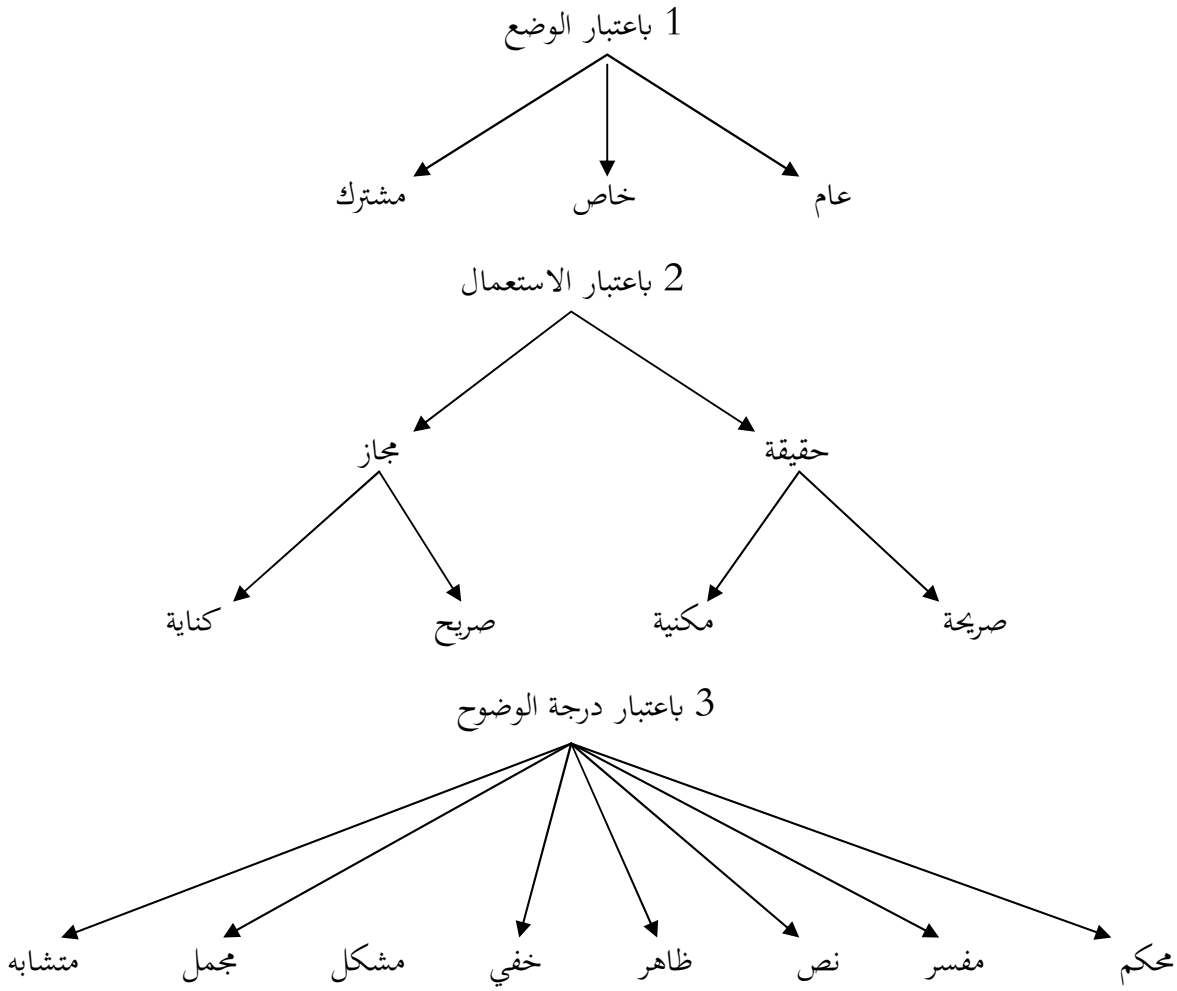

[1] ينظر : مُحَمَّد عابد الجابري ، بنية العقل العربي دراسة نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية ، ص 59-61.

4 باعتبار طريق دلالته

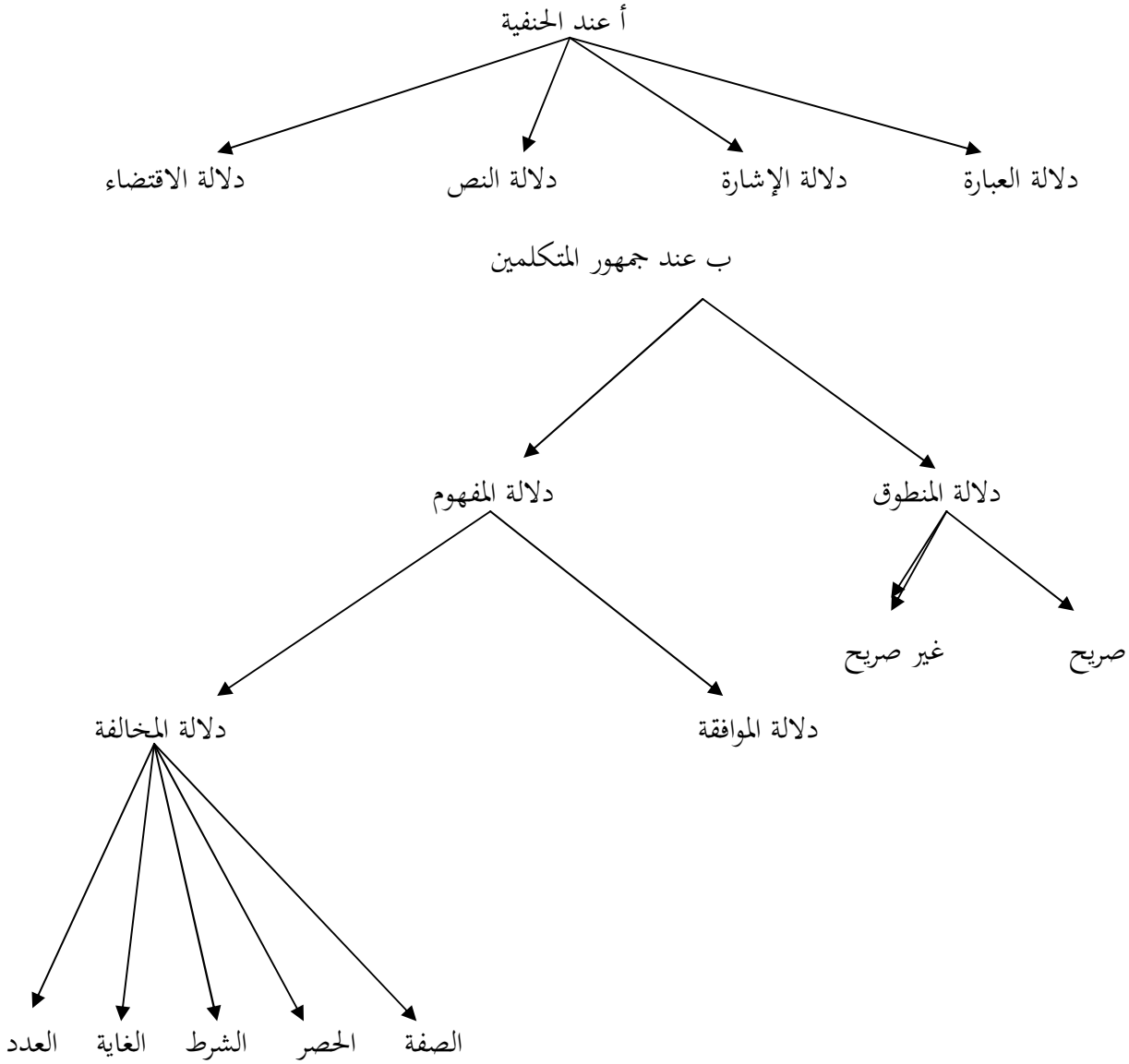

4 اللفظ و المعنى عند النحاة :

تعرض النحاة لقضية اللفظ و المعنى في إطار بحثهم في قضايا اللغة العربية مثل الإعراب و نظرية العامل التي عبرت عن مدى احتفاء النحاة باللفظ و التقليل من شأن المعنى . و بما أن هدفهم البحث عن المعنى اهتموا بقضايا تراعي المعنى أساسا كالحمل على المعنى و التضمين و قضايا أخرى كقضايا التقديم و التأخير ، و قضايا الحذف و التقدير و قضايا القياس اللغوي .

و انطلاقا من المناسبة بين اللفظ و المعنى نوه ابن جني بهذه القضية لذلك أفرد بابا في كبتابه الخصائص سماه (إمساس الألفاظ أشباه المعاني) يقول فيه : " اعلم أن هذا موضع شريف لطيف ، و قد نبّه عليه الخليل و سبويه و تلقَّته الجماعة بالقبول له ، و الاعتراف بصحته . قال الخليل : كأنهم توهّموا في صوت الجندب استطالة و مدّا فقالوا : صّر ،

و توهّموا في صوت البازى تقطيعا فقالوا : صرصر.وقال سبويه :في المصادر التي تأتي على الفعلان : أنها تأتي للاضطراب و الحركة ، نحو النَقَزان ، و الغليان ، و الغثيان . فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال "[1] .

وعقد باب أخر سماه (في الرّد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ و إغفالها المعاني). و قد عولجت هذه القضية (اللفظ و المعنى) عند النحاة استنادا إلى أن الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ . و الإعراب كما يعرفه الزجاجي :" و الإعراب أصله البيان. يقال : أعرب الرجل عن حاجته إذا أبان عنها ، و رجل معرب أي مبين عن نفسه ، ومنه الحديث الثيّب تعرب عن نفسها هذا أصله . ثم إن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء و الأفعال حركات تدل على المعاني ، وتبين عنها سموها إعرابا "[2] .

[1] أبو الفتح عثمان بن جني ، الخصائص ، تح مُحَمَّد علي النجار ، المكتبة العلمية ، دط ، دت ، ج2 ، ص152.

[2] أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، تح مازن مبارك ، دار النفائس ، دط ، دت ، ص91.

الفصل الأول:
اللفظ و المعنى عند النحاة

1. **تعريف اللفظ و المعنى** :

أ. **تعريف اللفظ لغة** : للفظ تعريفات كثيرة نذكرمنها:

جاء في لسان العرب : "لفظ : اللفظ : أن ترمي بشيء كان في فيك ، و الفعل لفظ الشيء . يقال : لفظت الشيء من فمي ألفظه لفظا رميته ، و ذلك الشيء لُفَاظة "[1].

أما صاحب الكليات فيعرفه : "اللفظ : هو في أصل اللغة مصدر بمعنى الرمي ، و هو بمعنى المفعول ، فيتناول ما لم يكن صوتا و حرفا ، و ما هو حرف واحد و أكثر مهملا أو مستعملا ، صادرا من الفم أو لا ، لكن خص في عرف اللغة بما صدر من الفم من الصوت المعتمد على المحرج حرفا واحدا أو أكثر" [2].

و في الصحاح : " لفظ لفظت الشيء من فمي ألفظه لفظا : رميته ، وذلك الشيء لفاظة . و اللفظ واحد الألفاظ و هو في الأصل مصدر . و لفظت بالكلام وتلفَّظت به ، أي تكلمت به "[3].

و في القاموس المحيط :"لفظه ، و به كضرب و سمع : رماه ، فهو ملفوظ و لفيظ و بالكلام نطق ، كتلفَّظ و فلان مات و اللافظة البحر ، كلافظة ، معرفة ، و الشاة التي تُشْلَى للحَلْب فتلفظ بجرَّتها و تقبل فرحا للحلب" [4].

ب.تعريف اللفظ اصطلاحا :

عرفه الشيخ الخضري بقوله : " اللفظ في عرف النحاة صوت معتمد على مخرج من مخارج الفم محقق كاللسان أو مقدر الجوف ، و سمي ذلك لفظا لأنه هواء مرمي من داخل الرئة إلى خارجها : فهو مصدر أريد به المفعول كالخلق بمعنى المخلوق . و هذا التعريف للفظ أولى من قولهم : صوت مشتمل على بعض الحروف : لأنه يرد على ما هو حرف واحد كواو العطف : إذ الشيء لا يشتمل على نفسه ، و إن أجيب عنه بأنه من اشتمال العام و هو الصوت على الخاص و هو بعض الحووف "[5].

---

[1] ابن منظور ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، دط ، دت ، مادة (ل ف ظ) ، ج7 ، ص 461.

[2] أبو البقاء الكفوي ، الكليات ، تح عدنان درويش ، مُحَمَّد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت– لبنان ، ط 2 ، 1419 هـ/ 1998م ، ص 795.

[3] إسماعيل بن حماد الجوهري ، الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية ، تح أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، ط4 ، 1990م ، ص 1179.

[4] مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب الفيروزآبادي ، القاموس المحيط ، تح مكتبة تحقيق التراث بإشراف مُحَمَّد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت –لبنان ، ط8 ، 1462هـ/2005م ، ص699.

[5] مُحَمَّد الخضري ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الفكر ، ج1 ، ص 14.

2.تعريف المعنى :

أ. تعريف المعنى لغة : للمعنى تعريفات عديدة نذكر منها:

المعنى مطلقا : "هو ما يُقصد بشيء ، و أما ما يتعلق به القصد باللفظ فهو معنى اللفظ . ولا يطلقون المعنى على شيء إلا إذا كان مقصودا ، و أما إذا فهم الشيء على سبيل التبعية فهة يسمى معنى بالغرض لا بالذات و المعنى : هو المفهوم من ظاهر اللفظ و انفهامه منه صفة للمعنى دون اللفظ فلا اتحاد في الموضوع و الذي تصل إليه بغير واسطة "[1].

و" معنى كل شيء محنته و حاله التي يصير إليها أمره و روى الأزهري عن أحمد بن يحي قال : المعنى التفسير التأويل واحد . و عنيت بالقول كذا : أردت ، ومعنى كل كلام ومَعْنَاتُه و معْنَيْتُه : مقصده و الاسم العناء .يقال : عرفت ذلك في معنى كلامه و مَعْنَاة كلامه و في مَعْنيَ كلامه "[2].

"المعنى المقصود سواء قصد أولا ، فهو إما مصدر بمعنى المفعول أو مخفف مَعنيّ اسم مفعول كمرمي .نُقل في اصطلاح النحاة إلى ما يقصد بشيء نقل العام إلى الخاص"[3].

ب. تعريف المعنى اصطلاحا :

"المعنى هو الصورة الذهنية من حيث أنه وضع بإزائها اللفظ أي من حيث إنها تقصد من اللفظ ، و ذلك إنما يكون بالوضع ، فأن عبّر عنها بلفظ مفرد يسمى معنى مفردا . و إن عبّر عنها بلفظ مركب سميّ المعنى مركبا .فلإفراد و التركيب صفتان للألفاظ حقيقة و يوصف بهما المعنى تبعا و قد يكتفي في إطلاق المعنى على الصورة الذهنية بمجرد صلاحيتها لأن تقصد اللفظ"[4].

مصطلح المعنى أو الدلالة أو الوظيفة ليس من السهل إيجاد تعريف شاف و واف لها أولا لكثرة المصطلحات المترادفة من جهة ، و اختلاف اهتمامات الدارسين و تعدد ميادين البحث فيه من جهة أخرى [5] .

إن كل دراسة لغوية لا في الفصحى فقط بل في كل لغات العالم لابد أن يكون المعنى هو موضوعها الأول و الاخير و كيفية ارتباطه بأشكال و أساليب التعبير المختلفة فالارتباط بين الشكل و الوظيفة هو جوهر اللغة و هو العرف . و هو صلة المبنى بالمعنى [6].

---

[1] أبو البقاء الكفوي ، الكليات ، ص842.

[2] ابن منظور ، لسان العرب ، ج15 ، ص 106.

[3] مُحَمَّد علي التهانوي ، كشّاف اصطلاحات الفنون ، تحقيق رفيق العجم ، علي دحروج ، مكتبة لبنان ، ط1 ، 1996 ، ص 1600.

[4] المصدر نفسه ، ص 1600.

[5] ينظر : مليكة سعدي ، الدلالة وجدل اللفظ و المعنى ، مجلة عود الند .

[6] ينظر : تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، دار الثقافة ،الدار البيضاء – المغرب ، 1994 ، ص 9.

غالبا ما يصادفنا أن نسمع أو نقرأ أن النحو العربي نحو شكلي و لا يهتم بالمضمون بمثل اهتمامه بالشكل و اللفظ و كل الذي يقوم به هو دراسة جانب الصناعة اللفظية لهذا ظل حبيس المنهج الشكلي و لم تعرف دراسة المعنى مكانا لها إلا في قليل مما كتبه النحاة . و المتتبع لدروس النحو العربي يلحظ مدى إقبال و اهتمام النحاة باللفظ و أحواله من خلال نظرية العامل [1]. "و من هنا اتسمت الدراسات اللغوية العربية بسمة الاتجاه إلى المبنى أساسا و لم يكن قصدها إلى المعنى إلا تبعا لذلك و على استحياء "[2] . ولكن هناك من النحاة لا سيما المتقدمين منهم أمثال سيبويه من اهتم بالمعنى و دعا إلى الاحتفاء به و صنيع الجرجاني الذي رد الاعتبار للمعنى في الدرس النحوي خير دليل على أن النحو العربي لم يكن نحوا شكليا بحتا إلا في ما يمس نظرية العامل .

3- نظرية العامل و قضية اللفظ و المعنى :

أ. تعريف العامل لغة : جاء في لسان العرب :"هو الذي يتولى أمور الرجل في ماله و ملكه ، و عمله . ومنه قيل للذي يستخرج الزكاة عامل ، و العمل المهنة و الفعل ، و الجمع أعمال "[3] .

ب. تعريف العامل اصطلاحا :

هو الكلمة المقدرة أو الملفوظة التي تملك القدرة على التأثير في الكلمة التي تقع بعدها ، من الناحيتين الشكلية و الاعرابية ، و تقوم على تأثير اللفظ في غيره [4] .

أو العامل" هو ما أوجب كون أخر الكلمة على وجه مخصوص من الاعراب "[5] .

و ترتكز نظرية العامل على مبدأ التأثير و التأثر (العامل ، المعمول) ، و استقر في عقول النحاة أنه لا مرفوع إلا برافع و لا منصوب إلا بناصب و لا مجرور إلا بجار ، ولا مجزوم إلا بجازم،فهذه الحركات لإعرابية ما هي إلا لمؤثر أوجدها فالمعمول ما يتغير أخره برفع أو نصب أو جر لتأثره بالعامل ، أما العمل فهو لإعراب أي الأثر الحاصل بتأثيره وقسموا هذه العوامل إلى عوامل لفظيه و عوامل معنوية [6] . و على هذا قامت نظرية العامل بحصر أبواب النحو في المرفوعات

---

[1] ينظر : الطيب دبة ، خصائص النحو العربي من النظام المغلق إلى النظام المفتوح ، مجلة التراث العربي ، دمشق ، العدد 108 ، 2006 ، ص 199-200.

[2] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 12.

[3] ابن منظور ، لسان العرب ، مادة (ع م ل) ، ج 11 ، ص 476 .

[4] ينظر : عائشة برارات ، أغراض المتكلم و دورها في التحليل النحوي ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2009 ، ص 13 .

[5] الشريف الجرجاني ، معجم التعريفات ، ص 148 .

[6] ينظر : وليد عاطف الانصاري ، نظرية العامل في النحو العربي نقد و عرضا ، دار الكتاب ، الأردن ، ط 2 ، 1435هـ/2014م ، ص 43.

و المنصوبات فالمجرورات " فلم تحظ باقي العناصر الأخرى من تقديم و تأخير و تعريف و تنكير و حذف و زيادة ، و النظام العام لأجزاء الجملة ، لم تحظ هذه العناصر بما حظي به عنصر الاعراب من اهتمام و عناية ، بل إن الأمر قد وصل أن كتب النحو قد بوبت على حساب الأبواب الاعرابية و إن اختلفت المعاني فالمرفوعات في قسم يتبعها المنصوبات ، ثم يليها المجرورات "[1].

ومن آثار فكرة العامل في النحو العربي أنه شغل النحاة عن دراسة الجملة العربية دراسة أسلوبية ، بل تعلقت الدراسة بالبحث عن العوامل فتوزعت قواعد الحكم الواحد على أبواب مختلفة و اهتمت كتب النحو بالمرفوعات و المنصوبات فالمجرورات أكثر من اهتمامها بالجملة و أنواعها ، كما أخضع النحاة قواعد ترتيب أجزاء الجملة للعامل و تناولوها في إطار جواز تقديم المعمولات على عواملها أو عدم جواز ذلك ، و لما كانت لديهم بعض الأدوات التي تمنع ما قبلها فيما بعدها و كانت لديهم عوامل ضعيفة و عوامل قوية تستطيع العمل حيث وضعت توزعت ظاهرة الرتبة بين الأبواب حسب العوامل [2] . و يظهر من خلا ما تقدم ذكره أن النحاة تناولوا الظواهر اللغوية على أساس شكلي و أجادوا في ذلك إجادة تامة ، غير ان النحاة لا سيما المتقدمين عولوا على المعنى وكان قصدهم إليه فمثلا سيبويه اهتم بالمعنى كثيرا في باب استقامة الكلام [3].

و الجدير بالذكر هاهنا التفريق بين النحاة المتقدمين و المتأخرين و لا ينبغي أن نهمل تلك الإشارات التي ميزت نحو القدامى و بغض المتأخرين القائمة على أساس من الوصف المحض و البعيد عن التقديرات و التأويلات و التي راعت المعنى في كثير من الأحيان "ومن تلك الفروق بين نحو القدامى و نحو المتأخرين ، أن القارئ لا يحس إلا أثرا خفيفا لنظرية العامل في كتب القدماء ، أما المتأخرون فقد فتنوا بتلك النظرية و طبقوها في جميع أبواب النحو ، بل اخترعوا أبوابا لم يأبه لها أكثر النحاة القدماء ، إقتضاها الالحاح في تطبيق نظرية العامل ، كباب التنازع و الاشتغال اللذين لا يخلو منهما كتاب من كتب المتأخرين و فيها من صور التعبير الفاسد ما لم تعرفه العربية على لسان أي عربي فصيح "[4].

ت.ثوابت نظرية العامل :

دوَّن النحاة شروطا و أحكاما هي فلسفة النحو عندهم و سر العربية و لا ينبغي الخروج عنها من أجل اطراد القاعدة و شموليتها في دراستهم للغة و من بين هذه الشروط التي أوردها الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو نذكر منها :[5]

---

[1] ممدوح عبد الرحمان الرمالي ، لسان عربي و نظام نحوي ، دار المعرفة ، ص 147.

[2] عبد اللطيف حماسة ، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، كلية دار العلوم ، ص 182 .

[3] : ينظر عبد الحميد مصطفى السيد ، التحليل النحوي عند ابن هشام ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية ، ص 219 .

[4] مهدي المخزومي ، في النحو العربي نقد و توجيه ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ،ط 2 ، 1406هـ /1986م ، ص 8.

[5] إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، هنداوي للتعليم و الثقافة ، ص 30 وما بعدها .

- كل علامة من علامات الإعراب فهي أثر العامل و إن لم تجده في الجملة وجب تقديره .
- لا يجتمع عاملان على معمول واحد ، فإذا وجد ما ظاهره أنه سُلط عاملان على معمول جعلوا لأحد العاملين التأثير في اللفظ و الأخر التأثير في الموضع . لرفضهم أن يعمل عاملان في معمول واحد خلقوا باب التنازع .
- الأصل في العمل للأفعال ، وهي تعمل في الأسماء فقط ، فترفعها و تنصبها و لكنها لا تجر .
- مرتبة العامل التقدم و إذا كان العامل قويا أمكن أن يعمل متقدما و متأخرا فإذا كان ضعيفا لا يعمل إلا متقدما.
- الأصل أن لا يفصل العامل من معموله و يمكن تجاوز هذا في الفعل لقوته و في الاسم حملا عليه أما الحرف فلا يجوز الفصل بينه و بين معموله .
- قد يعترض العامل ما يلغي عمله أو يكفه عنه ، و قد يعترضه ما يلغيه عن العمل فيكون عاملا في المحل وليس له أثر في اللفظ فللعامل ثلاث حالات : الإعمال ، التعلق ، الإلغاء.

انطلاقا من هذه الثوابت نستشف مدى ولع النحاة بالشكل و بنوا عليه قواعدهم لأنه ثابت وقار ليس كالمعنى فهو زئبقي و متحرك .

د. مشكلات نظرية العامل :

ظهرت نظرية العامل أو البحث فيه كمظهر من مظاهر الاهتمام باللغة و محاولة تفسير علاقات بنائها و بيان أوجه الأمارات الدالة على الوظائف التعبيرية غير أن هذا الموضوع الذي كان ينبغي أن يوصف حسب مادل عليه الاستقراء خرج عن كونه وسيلة لغوية إلى منطلقات ذهنية و منه وقع الخلاف في تعيين العامل في كثير من الموضوعات النحوية و من ذلك خلافهم في رافع المبتدأ ورافع الخبر [1] . فقد ذهب " الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، و الخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان ، وذلك نحو زيد أخوك و عمرو غلامك ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، و أما الخبر يرتفع بالابتداء و المبتدأ معا ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ ، و المبتدأ يرتفع بالابتداء ."[2]

أضف إلى ذلك الإعراب لفظا و محلا و هو أمر مناقض لأصل من أصولهم و هو أن لا يعمل عاملان في معمول واحد ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد : 43] فلفظ الجلالة مجرور بالباء لفظا مرفوع

[1] ينظر ، علي مزهر الياسري ، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت –لبنان ، ط 1 ، 1423هـ/2003م ، ص 247/248.

[2] أبو البركات بن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مكتلة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 ، د ت ، ص 40 .

محلا و كذلك تعدد التخريج و من ذلك أن الخليل خرّج رفع المساكين في قولهم : مررت بالمسكين بإضمار مبتدأ أي هو المسكين . في حين أن لديهم بابا قريبا من هذا هو باب الاشتغال التجويز في التقدير و التأويل [1] .

" ومما زاد في شكلية نظرية العامل بعد سبويه و الفراء أنها ارتبطت بقواعد و قوانين تحكمية لا تحترم المعنى في كثير من الأحيان كالقول مثلا : إن أداة الشرط الجازمة لا تعمل في الجواب متقدما ، و أن الشرط كالاستفهام في أن شيئا مما في حيزه لا يتقدمه و قد ترتب على هذه القاعدة الشكلية التعسفية أن جعل نحاة البصرة الجواب محذوفا إذا تقدم على شرطه مع أنه مذكور مقدما للعناية و الاهتمام في نحو الاية فذكر إن نفعت الذكرى ونحو قولك (رأتيك إن تأتني)فالالتزام بقوانين نظرية العامل الشكلية ومنها أن أداة الشرط الجازمة يجب أن تعمل في الشرط و الجواب متأخرين عنها . فإذا تقدم الجواب عنها بقيت بدون عمل فلزم من ذلك تقدير الجواب بعدها محذوفا و هو الذي أدى إلى إهدار المعاني الوظيفية في التركيب بشكل واضح و من أهمها معاني التحويل بالتقدم و أدت أيضا إلى تصور أبعاد وهمية في النص تُسيء إلى المعنى و إلى دقة الكلام و جماله"[2] .

و لعل أظهر مشكل لنظرية العامل في النحو العربي هو القول بالحذف و الإضمار و تأويل النصوص و هذا ما أثقل كاهل النحو ، و تغيير الرواية حتى يستقيم عمل العامل ويطرد وكل ما لم يستقم و نظرية العامل اتهم بالشذوذ أو الندرة و اصطناع نصوص حسب العوامل و تعدد الأوجه في العبارة الواحدة . و إهمال الملابسات اللغوية و المواقف الخاصة بالنص و القرائن الدالة [3] .

ومن خلال ما سبق ذكره وما خلقته نظرية العامل من صعوبات لبعدها في أغلب الأحيان عن جوهر اللغة وفرض قواعد تعسفية أحيانا قوبلت بالنقد و الثورة عليها و حتى بلغ الأمر بالدعوة إلى إلغائها .

ث. الثورة على نظرية العامل :

تعرضت نظرية العامل للنقد قديما و حديثا :

نقد نظرية العامل في القديم : لعل أبرز و أجد محاولة دعت إلى إلغاء نظرية العامل هي تلك المحاولة التي حمل لواءها ابن مضاء القرطبي في كتابه الرد على النحاة وقد دعا إلى تركها إذ يقول :"قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحو عنه و أنبه على ما أجمعوا الخطاء فيه . فمن ذلك إدعاؤهم أن النصب و الخفض و الجزم كون إلا

[1] ينظر : علي مزهر الياسري ، الفكر النحوي عند العرب أصوله و مناهجه ، ص 254/253 .

[2] عبد الجبار توامة ، 2017 ، نقد المنحى الشكلي في مقرر النحو للمرحلة الأساسية ، مجلة اللغة العربية ، العدد 73 ، ص 98-99 .

[3] ينظر : عبد اللطيف حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، ص 188 .

بعامل لفظي ، و أن الرفع منها يكون بعامل لفظي و بعامل معنوي ، و عبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيد عمرا) أن الرفع الذي في زيد و النصب الذي في عمرو إنما أحدثه الضرب و ذلك بين الفساد"[1].

ويرى أن الذي يحدث علامات الإعراب هو المتكلم ولا شيء غيره و يستشهد بنص لابن جني يقول فيه :"ألا تراك إذا قلت : ضرب سعيد جعفرا ، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا ، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد و الراء و الباء على صورة فعل (...) و محصول الحديث ، فالعمل من الرفع و النصب و الجر إنما هو للمتكلم نفسه و لا لشيء غيره"[2].

غير أن ابن جني لم يلغ دور العمل كما فعل القرطبي بل اعتمد عليها . و احتج القرطبي في رفضه و إلغائه لنظرية العامل بعدة حجج نذكر منها[3] :

- إن العامل النحوي إما يعمل بالإرادة كالإنسان و الحيوان ، و إما إن يعمل بالطبع كالماء و النار و العامل النحوي لا يعمل بالإرادة و لا بالطبع .
- تؤدي نظرية العامل إلا تغير كلام العرب و حطه عن رتبة البلاغة ، لأنها تدفع النحاة إلى تقديرات لا يحتاج إليها الكلام ، بل هو تام دونها ومن ذلك تقديرهم متعلقات المجرورات نحو : زيد في الدار ، إذ يزعم النحاةأن في الدار متعلق بمحذوف تقديره زيد مستقر في الدار .
- إن العامل ينبغي أن يكون موجودا حينما يقوم بعمله ، و العامل النحوي يجب أن لا ينسب إليه عمل ما ، لأن الإعراب لا يحدث إلا بعد انعدامه ، فلا ينصب (زيد) في قولنا : إن زيدا قائم ، إلا بعد انعدام إن ، أي الانتهاء من نطقها .

نقد نضرية العامل في الحديث : أما في العصر الحديث فنجد هناك العديد من المحاولات الداعية إلى إلغاء نظرية العامل ، على غرار محاولة الأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو ، و الدكتور مهدي المخزومي من خلال كتابه في النحو العربي نقد و توجيه ، و الدكتور تما حسان في كتابه اللغة العربية معناها و مبناها و العديد من المحاولات الأخرى و سنعرض لمحاولة الدكتور تمام حسان و تصوره لنظرية العامل فهو يرفض العامل الذي قال به النحاة و يدلل على ذلك بقوله :

" ما العامل إذا ؟ الحقيقة أن لا عامل . إن وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة ، وكل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخر ، و يتكون من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية ، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى

[1] ابن مضاء القرطبي ، الرد على النحاة ، نشره و دققه شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط 1 ، 1366هـ / 1947م ، ص 85 .

[2] ابن جني ، الخصائص ، ص 109-110 .

[3] وليد عاطف الأنصاري ، نظرية العامل في النحو العربي عرضا و نقدا ، ص 140-141 .

من المعاني الوظيفية في اللغة . فإذا كان العامل مرفوعا في النحو فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية و المفعولية (...) والمقصود من أي حركة إعرابية إذا هو الربط بينها و بين معنى خاص "[1].

أما سبب رفض تمام حسان فكرة العامل النحوي فيرجع إلى كون المنهج اللغوي الحديث يقوم على أساس ملاحظة اللغة المدروسة نفسها ولا يقر بتدخل المنطق الأرسطي أو الفلسفة في دراسة اللغة ، فيرى أن عامل اللغة الوصفي أن يقتصر نشاطه على الملاحظة و الوصف و التسجيل و أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي ، و الخضوع لتقليد السلف . كانت هذه محاولة تمام حسان في نقد نظرية العامل و ما تعلق بها و التي حاول من خلالها أن يقرأ التراث بمنظار وصفي (نظرية تظافر القرائن) فقدم البديل لما رفضه رغم أنها ليست نظرية جديدة بل استلمها و استلها من التراث العربي على حد تعبيره من عند الجرجاني فكرة (التعليق)[2].

وهناك من الدارسين من تبنى نظرية العامل و دافع عنها دفاعا مستميتا و أبرز نموذج يدل على ذلك صنيع الدكتور عبد الرحمان حاج صالحة رحمه الله من خلال "النظرية الخليلية الحديثه " ، و مجموعة من الباحثين الأخرين مثل وليد عاطف الأنصاري في كتابه "نظرية العامل في النحو العربي" ، كما أننا نجد كثيرا من النصوص تقرها و تثبتها " مهما يكن رأي القدماء في فكرة العامل أهي للمتكلم نفسه أم هي مضامة اللفظ اللفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ . فإن العامل كان ولا يزال حجر الزاوية في النحو العربي "[3].

وبعد هذا العرض لنظرية العامل و ما أثارته من جدل كبير بين الدارسين قديما و حديثا نخلص إلى أن النحاة العرب ولا سيما المتقدمين منهم لم يهملوا المعنى بل كان هدفا رئيسا من أهدافهم و يبدو ذلك جليا في الكثير من أقوالهم النظرية و تطبيقاتهم العملية ، وما نظرية العامل إلا نظرية حاول النحاة من خلالها الربط بين المبنى (اللفظ) و المعنى ، غير أنهم يميلون أحيانا أعل اللفظ و ذلك نتيجة إحساسهم بأن الشكل أكثر ثبوتا من المعنى ، و يزيد الإحساس بتفوق النحاة في محاولة الربط بين المبنى من جهة و المعنى من جهة أخرى عند الإطلاع على المناهج الغربية الحديثة و ما واجهته من صعوبة في ضبط الظاهرة اللغوية ضبطا تاما يجمع بين المبنى و المعنى [4].

---

[1] تمام حسان ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 4 ، 1421هـ /2001م ، ص 57 .

[2] ينظر : إيمان بن حشاني ، جهود اللسانين العرب في إعادة وصف اللغة العربة وظيفيا ، رسالة ماجستير ، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة ، 2001م /2012م ، ص 191 .

[3] عبده الراجحي ، النحو العربي و الدرس الحديث بحث في المنهج ، دار النهضة العربية ، د ط ، 1979م ، ص 147 .

[4] ينظر : حليمة أحمد عمايرة ، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ، دار وائل ، الأردن – عمان ، ط 1 ، 2006م ، ص 372 .

4.النحو و الإعراب :

يختزن الفكر النحوي العربي اتجاهين اثنين : اتجاها ضيقا قصر النحو كله على الإعراب (شكلي) يعنى بالمنحى الشكلي التركيبي للجملة العربية ، و اتجاها ثانيا وسّع دائرة النحو بما يراعي المعنى لم يفتصر على تتبع أواخر الكلم بل يعنى بما يستدعيه القول مثل أغراض المتكلم و أحوال المخاطب و السياقات الزمانية و المكانية ويرى أن النحو هو قانون تأليف الكلام [1] .

أ.الاتجاه الشكلي المحتفي بالإعراب :

قصر مفهومه في البحث عن التغيرات التي تطرء على أواخر الكلم من رفع و نصب و جزم ، و حصر مفهم النحو كله على أنه الإعراب حتى سمي النحو إعرابا و الإعراب نحوا " عرّب منطقه أي هذّبه من اللحن و لإعراب الذي هو النحو ، إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ "[2].

إن متأخري النحاة و قد تسلموا النحو مكتملا تقريبا في كتاب سبويه و من جاء بعده من متقدمي النحاة لم يجدوا لأنفسهم مجالا غير الشكليات ، و كانت ظاهرة الإعراب هي أهم ما شغلهم لأنها أبرز السمات المميزة للغربية و الخطاء فيها أكثر وضوح فركزوا عليها جهدهم و فرَّعوا فيها وفتقوا وتخيلوا و ألغزوا حتى غلب على ظنهم أن النحو ليس إلا قوانين الإعراب و البناء [3].

و أكثر ما كانوا يهتمون به هو التغير الذي لاحظوه في أواخر الكلم في ثنايا الجملة ، و كان هذا التغير يلفت أذهانهم ، فأقبلوا عليه تفسيرا وتعليلا ، فكانوا إذ عرضوا لتقديم جزء من الجملة على جزء أو ذكر جزء وحذف أحر ، عرضوا بقدر ما له علاقة بالعامل كتناولهم تأخير الفاعل عن الفعل و تقديمه عليه أو تقديم الحال على صاحبها ، لم يعيروا الدوافع التي اقتضت ذلك كله شيئا من اهتمامهم لذلك كانت دراستهم شكليه إلى حد بعيد [4].

ومن هنا أخذ الدرس النحوي ينحرف عن طريقه و بدأ يتحول شيئا فشيئا إلى درس ملفق غريب ليس فيه من سمات الدرس النحوي إلا مظهره و شكله ، و دب ألى هذا الدرس جدب أودى بحيويته و قدرته على تأدية وظيفته و صار

[1] ينظر : أحمد حسن حيال ، 1438 هـ /2017 م ،الإفهام في النحو العربي مقارنة تداولية ، مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة ، كلية الشيخ الطوسي ، النجف –العراق ، العدد 4 ، ص 5

[2] ابن منظور ، لسان العرب ، ج 1 ، مادة (ع ر ب) ، ص 589 .

[3] محمود عبد الرحمان الرمالي ، العربية و الوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام و الأساليب ، دار المعرفة الجامعية ، 1996 م ، ص 19 .

[4] ينظر : مهدي مخزومي ، في النحو العربي نقد و توجيه ، ص 65 / 66 .

درسا في الجدل يعرض النحاة فيه قدراتهم على التحليل العقلي ، بما كانوا يفترضون من مشكلات و ما يقترحون لها من حلول أما وظيفة النحو في الكلام فأمر له المنزلة الثانية من عنايتهم و اهتمامهم [1].

وبهذا يكون النحاة قد أخطئوا من ناحيتين على حد تعبير الأستاذ إبراهيم مصطفى [2] :

- أنهم حين حددوا النحو ضيّقوا بحثه و حرموا أنفسهم و حرمونا من الاطلاع على الكثير من أسرار اللغة العربية و أساليبها المتنوعة .
- أهم رسموا للنحو طريقا لفظية فاهتموا ببيان الأحوال المختلفة للفظ من رفع ونصب و جر من غير فطنة لما يتبع هذه الأوجه من أثر المعنى ، يجيزون في الكلام و جهين و أكثر من الإعراب و لا يشيرون إلى ما يتبع كل وجه من أثر في رسم المعنى و تصويره .

و خلاصة القول أن النحاة خاصة المتأخرين منهم قصروا النحو على الإعراب وضيّقوا من مجاله و هذا تقليل من قيمة الدرس النحوي لأنه سيوغل في الشكليات ، إذ لا ضير من اهتمامهم بالإعراب و علاماته لا على أنه النحو كله بل جانب من جوانب الدرس النحوي "الحقيقة أن الإعراب عنصر من عناصر النحو ، فالنحو كل و لإعراب بعض هذا الكل ، ولو كان النحو هو الإعراب لكانت اللغات غير المعربة كالإنجليزية مثلا لا يوجد بها نحو "[3].

ب. الاتجاه الوظيفي المحتفي بالمعنى :

لم يقتصر فيه النحاة على مطاردة أواخر الكلم بل تجاوزوا ذلك إلى دراسة الأغراض و لأساليب ومراعاة السياقات المختلفة ، وحال المخاطب و حال السامع ويظهر هذا في مؤلفات النحاة القدماء "أما متقدموا النحويين و بعض المحققين من متأخريهم لم يقصروا موضوع النحو على أواخر الكلم ، بل تجاوزوا ذلك تأليف الجملة و دلالتها على المعنى المراد ، لذلك فقد اعتبروا موضوعه : اللفظ الموضوع باعتبار هيئته التركيبية و تأديته لمعانيه الأصلية و أن الغرض منه الاحتراز عن الخطاء و الاقتدار على فهمه و الإفهام به "[4] .

ولعل أبرز ما يبين هذا الموقف هو تعريف ابن جني للنحو في كتاب الخصائص إذ يقول : " النحو هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرف من إعراب و غيره ، كالتثنية و الجمع و التحقير ، والتكسير ، و الإضافة و النسبة و التركيب و غير ذلك ، ليلحق من ليس من أهل العربية بأهلها في الفصاحة لينطق بها و إن لم يكن منهم و إن شد بعضهم عنها

[1] مهدي مخزومي ، في النحو العربي نقد و توجيه ص 65 / 66 .

[2] إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو ، ص 20 .

[3] أحمد سليمان ياقوت ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقاتها في القرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، د ط ، 1994 ، ص 20 .

[4] مصطفى جمال الدين ، البحث النحوي عند الأصولين ، دار الهجرة ، قم – إيران ، ط 2 ،1405 هـ ، ص 25 /26 .

رد به إليها ، وهو في الأصل مصدر شائع أي نحوت نحوا ، كقولك قصدت قصدا ثم خص به انتحاء هذا القبيل من العلم"[1].

ويعبر هذا التعريف بصدق عن إخراج النحو من قوقعة الإعراب وتتبع أواخر الكلم إلى قانون لتأليف الكلام و غير بعيد عن هذا نجد تعريفا أخر خص النحو بوظيفته الحقة و هو التعريف الذي أورده السكاكي فيقول : " اعلم أن النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب و قوانين مبنية عليه ليحترز بها عن الخطاء في التركيب من حيث تلك الكيفية و أعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض و رعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك ، وبالكلم نوعيها المفردة وما في حكمها "[2].

ومن خلال ما سبق يظهر لنا أن أعلام النحو العربي أدركوا أن وظيفة النحو أسمى من حصره في الإعراب و كان الإعراب عنصرا من عناصره ، و أصبح النحو واسعا ليشمل طرق تأليف الكلام و أساليبه . و صنيع عبد القاهر الجرجاني يعبر بحق عن النحو بهذا الاتجاه بحيث عني أيما عناية بالأغراض و المقاصد الي يحدثها النحو وأساليبه و ما ينجر عنها ، و هاجم النحاة الذين زهدوا في معاني النحو وأوغلوا في الشكليات ، و اعتكفوا على دراسة التغيرات التي تصيب أواخر الكلم "أما زهدهم في النحو و احتقارهم له ، و اصغارهم أمره و تهاونهم به فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم الذي تقدم ، أشبه بأن يكون صدا عن كتلا الله و عن معرفة معانيه ، و ذلك لأنهم لا يجدون بدا من أن يعترفوا بالحاجة إليه فيه ، إذا علم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها و أن الأغراض كامنة فيه حتى يكون هو المستخرج لها و أنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام و رجحانه حتى يعرض عليه (..) فليت شعري ما عذر من تهاون فيه " [3] .

ويضيف عبد القاهر منتقدا النحاة الذين اهتموا بالجانب الشكلي للغة " و هل رأيتم إذ قد عرفتم صورة المبتدأ و الخبر و أن إعرابهما الرفع ، أن تتجاوزوا ذلك إلى أن تنظروا في أقسام خبره ، فتعلموا أنه يكون مفردا و جملة و أن المفرد ينقسم إلى ما يحتمل ضميرا له و إلى ما لا يحتمل ضميرا له ، و أن الجملة على أربعة أضرب ، وأنه لا بد لكل جملة وقعت خبرا لمبتدأ من أن يكون فيها ذكر يعود إلى المبتدأ و أن هذا الذكر ربما حذف لفظا أريد معنى "[4].

ويقول أيضا : "و إذا نظرتم في الصفة مثلا ، فعرفتم أنها تتبع الموصوف ، وأن مثالها قوله جاءني رجل ظريف و هل ظننتم أن وراء ذلك علما و أن ها هنا صفة تخصص وصفه و توضح و تبين ، و أن فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح

---

[1] ابن جني ، الخصائص ، ج 1 ، ص 34 .

[2] مُحَمَّد بن علي السكاكي ، مفتاح العلوم ، تح ، نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1407 هـ /1987 م ، ص 75 .

[3] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 28 .

[4] المصدر نفسه ، ص 30 .

كما أن الشياع غير فائدة الإبهام ، و أن من الصفة لا يكون فيها تخصيص و لا توضيح ، و لكن يؤتى بها مؤكدة كقولهم أمس الدابر و قوله تعالى فإذا نفخ في الصور نفحة واحدة و صفة يراد بها المدح و الثناء كالصفات الجارية على اسم الله تعالى و هل عرفتم الفرق بين الصفة و الخبر ، وبين كل واحد منهما وبين الحال ؟ و هل عرفتم أن هذه الثلاثة تتفق في أن كافتها لثبوت المعنى لا لشيء ، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت "[1].

وبهذا يكون الجرجاني قد أعاد الاعتبار إلى المعنى في دراسة النحو و تجاوز حدود الاصطلاح التي كانت سائدة في بيئة النحاة ليغدو ما جاء به عملا منهجيا مدروسا منظما يتجه إلى دراسة البلاغة في ضوء جديد يقوم على دعامة من النحو و أحكامه و يسعى إلى توسيع أفق الدرس النحوي و من أكثر المباحث التي لم يعرها النحاة عناية معنوية و اهتموا بجانب اللفظ فيها : التقديم و التأخير ، الذكر و الحذف و عدها النحاة خاصة المتأخرين منهم من علم البلاغة ، في حين عدّها الجرجاني من صميم الدرس النحوي [2].

وعليه لم تعد قواعد النحو لدى الجرجاني جافة مقصورة على الإعراب كعهدنا بها ، و إنما أضحت من وسائل التصوير و الصياغة و مقياسا دقيقا يهتدي به ناظم الكلام ، و يتفاوت به الأدباء و على هذا كان الحسن للنظم من حيث تصوير المعنى أو من حيث هو مدلول عليه ، و منه لا ينبغي أن يكون الاقتصار كليا على القاعدة النحوية والجانب التجريدي الذهني من غير مراعاة المعنى و الدلالة ، فالقواعد الجامدة لا تخدم اللغة بل إنها تذهب بما في الكلام من حسن طلاوة و تبعد عن الأغراض و المقاصد التي يصاغ من أجلها [3].

5.الحركات الإعرابية :

نالت العلامة الإعرابية اهتماما كبيرا من قبل علماء العربية الأولين و بذلك حمّل نحاتنا القدماء العلامة الإعرابية وحدها عبء توجيه المعنى و الدلالة عليه ، و لقداستها عندهم قالوا : إن الضمة تدل على الإسناد و الكسرة تدل على الإضافة و أن الفتحة تدل على الفضلة [4].

و هذا رأي جميع النحاة أن العلامة الإعرابية لها الفضل في الكشف عن المعنى ما عاد قطرب و في هذا الصدد يقول صاحب الإيضاح في علل النحو : " وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم و يقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه و تكون الحركات دالة على المعاني هذا قول جميع النحاة إلا قطرب فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال و قال لم يعرب العرب الكلام للدلالة على المعاني و الفرق بين بعضها و بعض ، لأنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني و أسماء مختلفة لإعراب متفقة المعاني (...) قال قطرب : و إنما

[1] عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز ، ص 31 .

[2] ينظر : مُحَمَّد صالح ، 2012 ، علاقة النظم بالنحو عند الجرجاني ، مجلة الباحث ، فصلية دولية أكادمية محكمة ، العدد 59 ، ص 62

[3] ينظر :عبد العليم بوفاتح ، 2016 ، النحو و البلاغة : علمان أم علم واحد بفرعين ، التعليمية ، المجلد 3 ، العدد 8 ، ص 40 .

[4] ينظر : عبد اللطيف حماسة ، العلامة الإعرابية بين القديم و الحديث ، ص 281 .

أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حالة الوقف يلزم السكون للوقف . فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف و الوصل (...) فلما أوصلوا أمكنهم التحريك ليعتدل الكلام "[1]. و بهذا يكون قد نفى أن تكون الحركات الإعرابية دوال على معان .

وفي نفس الاتجاه نجد الدكتور إبراهيم أنيس يسير على نهج قطرب و يقول إن الحركات ليست دوال على المعنى : "لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج اليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض وقد قرر بعض المتقدمين من ثقافة العلماء أن وظيفة الحركات الإعرابية لا تعدو أن تكون لوصل الكلام بعضها ببعض في الكلام المتصل لهذا أجاز سقوطها في بعض المواضع من الشعر و إن اعتبروا هذا من الضرورة الشعرية "[2].

و قد بين الدارسون أن في هذا رأي فيه الكثير من المغالاة و البعد عن الصواب ، حقيقة أنه في كثير من الأحيان لا يكون للعلامة الإعرابية أي دور خاصة عندما لا تظهر في آخر الأسماء المقصورة و المنقوصة لأن هذا الصنف من الكلمات يعتمد على قرائن أخرى غير العلامة الإعرابية ، كما أن هناك حالات في العربية تتفق فيها العلامة الإعرابية الواحدة كاتفاق المبتدأ و الفاعل و الخبر و اسم كان ، و نائب الفاعل في الرفع أو كاتحاد علامتي الجر و النصب في المثنى و جمع مذكر السالم ، و في هذه الحالة يجوز لنا أن نتساءل هل العلامة الإعرابية قادرة لوحدها عن التمييز بين المعاني ؟ خاصة عندما أثارت قضية اتحاد العلامة الإعرابية لعدد من الوظائف النحوية خلافا في التوجيه خاصة أننا نجد العرب تقول : خرق الثوب المسمار برفع الثوب و نصب المسمار فرغم أن المسمار هو الذي خرق الثوب في المعنى إلا أن العلامة الإعرابية خالفت ذلك و هو ما يثبت ضعفها لوحدها في الاتكال عليها للوصول إلى المعنى [3].

و هناك رأي الدكتور تمام حسان في العلامة الإعرابية تطرق أليها من خلال نموذجه تضافر لقرائن ، حاول من خلاله أن يضع العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح فلم يدع لها ما ادعاه النحاة القدماء أنها تدل على المعنى وحدها مطلقا و لم يخص بعضها بالدلالة كما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى الذي ادعى أن الضمة لها دلالة و الفتحة لها دلالة أما الكسرة لا تدل و إنما لوصل الكلام فقط . و لم يجردها من دلالتها كما فعل قطرب و من تبعوه ، بل فصل القول في العلاقات المتشابكة في الجملة و دلائل هذه العلاقات أو القرائن النحوية التي تكشف عن هذه العلاقات و أعطى كل مها ما يستحقه عن طريق الوصف الموضوعي من خلال نظرة علمية حصيفة [4].

---

[1] أبو القاسم الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص 70/69 .

[2] إبراهيم أنيس ، من أسرار العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط 6 ، 1978 م ، ص 238 .

[3] ينظر : عبد اللطيف حماسة ، العلامة الإعرابية بين القديم و الحديث ، ص 212 .

[4] ينظر : المرجع نفسه ، ص 289 .

العلامة الإعرابية قرينة لفظية لا يستفاد منها معنى الباب و في هذا الصدد يقول : " لم تكن العلامة الإعرابية أكثر من نوع و احد من أنواع القرائن بل هي قرسنة يستعصي التمييز بين الأبواب بواسطتها حين يكون الإعراب تقديريا أو محليا أو بالحذف و في كل من هذه الحالات ليست ظاهرة يستفاد منها معنى الباب "[1]. و يضيف قائلا : "و لا أكاد أمل ترديد القول : إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم تضافر القرائن و هذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء معنوية أو لفظية "[2].

و خلاصة القول أن العلامة الإعرابية التي تظهر على أواخر بعض الكلمات تدل على علاقة نحوية معينة و هذه العلامات تعد جانبا وحدا من عدة جوانب كثيرة تعمل على وضوح المعنى النحوي و الدلالي و تعمل على جلائه كما أن النظام النحوي جملة بما فيه من علاقات مختلفة و قرائن تعمل مجتمعة تعمل على خصوبة الجملة العربية و تنوعها[3] .

6. الحمل على المعنى :

اعتمد النحاة على المعنى في توجيه كلام العرب ، غير أن بعض المواضع لا يصح فيها حمل النص على الظاهر لأنه لو حمل على ظاهر النص لفسد المعنى و هو من الظواهر المشهورة في التراث النحوي اللغوي محورها الأساس المعنى لذلك سميت كذلك ، فالحمل على المعنى ترجيح لكفة المعنى و لكن الأصل و الأشهر هو الحمل على اللفظ و المعنى أولى من الحمل على المعنى دون اللفظ [4] .

أما الحمل على اللفظ فهو الأصل في كلام العرب ، كما أن الأصل مطابقة المعنى للفظ و هو أقوى من الحمل على المعنى . أما الحمل على المعنى فهو أن يكون الكلام في معنى كلام أخر فيحمل على ذلك المعنى ، أة أن يكون للكلمة معنى يخالف لفظها فيخمل الكلام على المعنى دون اللفظ و بذلك يكون الحمل على المعنى : ما ليس حملا على اللفظ و لا حملا على الموضع أو المحل [5] .

و قد عقد له ابن جني فصلا سماه فصل في الحمل على المعنى فقال فيه : "اعلم أن هذا الشرج غور من العربية ، و مذهب بعيد نازح فسيح و قد ورد به القرأن الكريم ، و فصيح الكلام منثورا و منظوما ، كتأنيث المذكر ، و تذكير

---

[1] تمام حسان ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص 205 .

[2] نفسه ، ص 206 .

[3] ينظر : عبد اللطيف حماسة ، النحو و الدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، دار الشروق ، ط 1 1420 هـ / 2000 م ، ص 179 .

[4] ينظر : رمضان صميد قحواش : 2006 م ، دور المعنى في التوفيق بين النصوص النحوية ، مجلة الجامعة ، العدد 8 ، ص 44 .

[5] علي عبد الله العنبكي ، الحمل على المعنى في العربية ، سلسلة الدراسات الإسلامية ، العراق – بغداد ، ط 1 ، 1432 هـ / 2012 م ، ص 90 -91 .

المؤنث و تصور معنى الواحد في جماعة و الجماعة في واحد و في حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان اللفظ أو فرعا "[1].

و أمثلة الحمل على المعنى كثيرة متعددة لأنها تتناول مختلف الظواهر و لكن أبرزها تلك الأمثلة التي تتعلق بالتأنيث و التذكير نذكر منها :

قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ﴾ [الأنعام :78] ، استخدم فيه اسم الإشارة الخاص بالمذكر "هذا " مع أن المشار إليه مؤنث "الشمس "و المعنى هذا الشخص أو هذا المرئي .

قوله تعالى :﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوۡعِظَةٞ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾ [البقرة : 275] ، لم يؤنث الفعل " جاءه " مع أن الفاعل مؤنث لفظي لأن الموعظة و الوعظ وتحد في المعنى [2].

إن الغاية من الكلام معناه و لابد أن يستقيم مع غايته في اللفظ و إلا في التقدير و قد كان الحمل على المعنى وسيلة دلالية باعة ربطت بين اللفظ و المعنى في بناء الجملة أو بين سطحها و عمقها في منهج النحاة ، و كشفت عن دور المعنى في التحليل النحوي أيا كان هذا المعنى الذي يحمل عليه (نحوي – دلالي) . و هي وسيلة أكثر شمولا من كل ما لجئ إليه النحاة في منهجهم مثل التقدير و التأويل و الاضمار و الحذف لأن غاية هذه الوسائل تصحيح اللفظ المنطوق ليطابق المعنى المراد . و الحمل على المعنى يثبت مدى اهتمام النحاة بالمعنى و أنه هو الهدف [3].

7.التضمين النحوي :

التضمين ظاهرة من الظواهر التي أدى فيها المعنى أثرا ملحوظا و يبرز مدى اهتمام النحاة القدامى بالمعنى و التضمين من أنزه الفصول في العربية ،فالتضمين يجعل من اللفظ رعشات بيان من نور المادة اللغوية كأنه ينبوع يتدفق أو جدول ماء يتدفق ، ليبدع معاني جديدة و يخلع على اللفظ أثوابا بهيجة ، فمن أدام النظر فيه ثم صبر ذاق لذة الاستمتاع به ، كالشهد من ذاق عرف .[4]

[1] ابن جني ، الخصائص ، ج 2 ، ص 411 .

[2] ينظر : عبد اللطيف حماسة ، النحو و الدلالة ، ص 155 .

[3] ينظر : المرجع نفسه ، ص 158 .

[4] ينظر : مُحَمَّد نديم فاضل ، التضمين النحوي في القرآن الكريم ، دار الزمان ، ط 1 ، 1426 هـ/ 2005 م ، مجلد 1 ، ص 21 .

التضمين أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين فالكلمتان مقصودتان معا قصدا و تبعا ، فإذا استعمل اللفظ في غير ما هو له فقد أضاف معنى لأصله ، و جاز به موضعه إلى مواضع أخرى من دلالاته ، و الصلة بين المضمن و المضمن فيه قرب رحم ، تتعدى الظواهر إلى الضمائر لتخلص إلى السائر فلا نرى تضمينا مقبولا صحيحا حتى يكون المعنى هو الذي تأهب لطلبه و استدعاه ، و ساق نحوه و أهدى إلى مذهبه بطريق من طرق الدلالة بمنطوقه و مفهومه موافقا لوضع اللغة سائغا في الاستعمال و لو على سبيل المجاز .[1]

من أمثلة التضمين :

و أوضح ما يكون التضمين في حروف المعاني ونيابة بعضها عن بعض :

قال تعالى : ﴿ أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ [البقرة 187] . فالعرب لا تقول رفثت إلى المرأة و إنما تقول : رفثت بها أو معها ، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء و كنت تعدي أفضيت بإلى مع الرفث إيذانا و إشعارا أنه بمعناه و نكون قد جمعنا المعنيين معا : الرفث هو فاحش القول مع الإفضاء و هو إزالة الفضاء و أعني الإيلاج و كلاهما مقصود هنا ليمنح العلاقة الزوجية رقة و رحمة و ينأى عن التصريح بالمعنى الحيواني ، فالرفث حين أشرب معنى الإفضاء أو حمله جاء منه معنى التضمين [2] .

قال تعالى :﴿ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِائَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ ﴾ [البقرة : 259] ضمن أمات معنى ألبث ، أي ألبثه الله مئة عام مماتا .[3]

و منه يتبين أن للمعنى أثرا بالغا في هذه الظاهرة .

[1] ينظر : مُحَمَّد نديم فاضل ، التضمين النحوي في القرآن الكريم ، ص 106 -107 .

[2] مُحَمَّد نديم فاضل ، التضمين النحوي في القرآن الكريم: ص 24 - 25 .

[3] المرجع نفسه : ص 190 .

الفصل الثاني:
اللفظ و المعنى عند ابن هشام

أولى إبن هشام الأنصاري [1] كغيره من النحاة اهتماما كبيرا بالصناعة اللفظية ، و الجدير بالذكر أن دراسة الجملة قد حظيت بعناية المتقدمين من أهل الصناعة النحوية ابتداء من سيبويه ومن تلاه على الرغم من أن دراستهم لها جاءت مبثوثة في أبواب النحو المختلفة ، وكانت الجملة رهينة دراسة المفردات ولا عيب عليهم في ذلك لأن منهجهم كان منهجا تحليليا القصد منه فهم اللغة ، وصنيع ابن هشام في مجال دراسة الجملة كان متميزا [2] . لكن ابن هشام من النحاة الذين أعطوا للمعنى قيمة كبيرة في التحليل النحوي .

1. الجملة و الكلام :

قد سوى بعض النحاة في المرحلة التي تلت سيبويه بين مصطلحي الجملة و الكلام و نظروا إليهما على أنهما مترادفان ، و يقصد بكل واحد منهما ما يقصد بالأخر دون إشارة إلى تعميم أو تخصيص و من بين هؤلاء النحاة ابن جني ، و الجرجاني ، و الزمخشري[3] وبهذا الصدد يقول ابن جني :" أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه و هو الذي يسميه النحويون الجمل ، نحو زيد أخوك ، و قام مُحَمَّد ، و ضرب سعيد (...) فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام "[4].

ونلاحظ أن ابن جني لا يفرق بين الجملة و الكلام فهما لديه شيء واحد وظلت هذه التسوية قائمة ردحا من الزمن ولقد كان ابن هشام أوضح من فصل و حسم في هذه المسألة بعدم ترادف الجملة و الكلام ، فهو يقول :" شرح الجملة وبيان أن الكلام أخص منها لا مرادف لها ، الكلام هو القول المفيد بالقصد و المراد بالمفيد : مادل على معنى يحسن السكوت عليه . والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كقام زيد ، و المبتدأ و الحبر ك زيد قام و ما كان بمنزلة أحدهما (...)

---

[1] هو جمال الدين أبو مُحَمَّد عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري ،النحوي المشهور ، ولد في ذي القعدة سنة 708هـ-761ت ، تتلمذ على شيوخ عصره مثل تاج الدين الفاكهاني و شهاب الدين أبي الفرج عبد اللطيف بن المرحل ، وتتلمذ عليه عدد كثير من العلماء مثل عمر بن علي بن أحمد السرّاج الأنصاري ،ترك مؤلفات غير قليلة و من أشهرها : كتاب قطر الندى وبل الصدى وشرحه و شذور الذهب و شرحه و الإعراب عن قواعد الإعراب ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب منقول من كتاب رسالتان في النحو "المسائل السفرية و رسالة في حديث نعم العبد صهيب" لابن هشام تحقيق الدكتور بشير بديار ص 13 و ما بعدها .

[2] ينظر : فراس عبد العزيز عبد القادر ، 2012 ، الجملة الصغرى في النحو العربي مفهومها ونشأتها و أحكامها ، مجلة التربية و العلم ، العدد 1 ، مجلد 19 ، ص 247.

[3] ينظر ، مُحَمَّد عبد اللطيف حماسة ، بناء الجملة العربية ، دار غريب ، د ط ، 2003م ، ص 23.

[4] ابن جني ، الخصائص ، ج1 ، ص 17.

وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهم كثير من الناس و هو ظاهر قول صاحب المفصل فإنه بعد أن فرغ من حد الكلام قال : و يسمى جملة ، و الصواب أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها ، ولهذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط ، جملة الصلة ، و كل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام "[1]. وعلى هذا يشترط ابن هشام الفائدة في الكلام ولا يشترطها في الجملة .ويتضح هذا من خلال هذين المثالين : "من يجتهد ينجح" تُعتبر كلاما لأنه يحسن السكوت عليه أما "من يجتهد" فيُعتبر جملة لا كلاما لأنه لا يحقق شرط الإفادة .

وقسم ابن هشام الجملة إلى ثلاثة أقسام : فعلية و اسمية و ظرفية وأشار إلى الزمخشري وغيره أنهم أضافوا قسما رابعا هو الجملة الشرطية و لم يوافق على هذا التقسيم وعد الجملة الشرطية من قبيل الجملة الفعلية و شرع يعرف كل قسم من هذه الأقسام فقال : " ثم الجملة تسمى اسمية إن بدئت باسم كزيد قائم وإنَّ زيدا قائم وهل زيد قائم ، وما زيد قائم ، و فعلية إن بُدئت بفعل كقام زيد و هل قام زيد "[2].

والظرفية هي : المصدر بظرف أو مجرور ، نحو : أعندك زيد و أفي الدار زيد ، والملاحظ أن ابن هشام انطلق من اعتبار شكلي يراعي فيه صدر الجملة أي المسند و المسند إليه فهما ركنا الجملة العربية وتوفرهما شرط أساسي وإن لم يوجد أحدهما وجب تقديره ، ومن المفيد في التحليل اللغوي اعتبار الجملة الأساسية أي :الفعل و الفاعل و المبتدأ و الخبر أو ما سماه ابن هشام الجملة الصغرى منطلقا للتحليل لأن عليها يترتب ما لا ينحصر من الصور الجزئية وقد كان على وعي بأن اللغة إنما تحصل عن طريق النموذج الأساسي الجملة الصغرى [3] .

وعقب هذا التقسيم للجملة عاود تقسيمها إلى صغرى وكبرى وهو أول نحوي يفعل ذلك . ومراده بالجملة الكبرى أي جملة موسعة أو مركبة تتألف من أكثر من جملة واحدة . و الجملة الصغرى أي جملة مستقلة بنفسها و يتضح هذا من الأمثلة التالية :[4]

---

[1] ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأريب ، تح مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا –بيروت ، 1411هـ/1991م ، ج 2 ، ص 431.

[2] ابن هشام الأنصاري ، الإعراب عن قواعد الإعراب ، تح ، علي فودة نيل ، عمادة شؤون المكتبات ، ط 1 ، 1401هـ /1981م ، ص 36 .

[3] ينظر : عبد الحميد مصطفى السيد ، 1413هـ /1992م ،التحليل النحوي عند ابن هشام ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية و العربية ، العدد 5 ، ص 211.

[4] نفسه ، ص 213 .

وسمى الجملة التي يختلف صدرها عن عجزها ذات وجهين ، والتي يتفق صدرها و عجزها سماها ذات الوجه .

ومن خلال ماسبق نلحظ أن ابن هشام أفرد للجملة بابا خاصا في مغنيه و بين الفرق بينها و بين الكلام،و بهذا يكون له الفضل أنه جمع شتات ما كان متفرقا في ثنايا كتب النحاة قبله ، و أضاف عليه صبغة من التميز في الطرح و التحليل حيث ربط بين الشكل من جهة باعتبار تقسيم الجملة وحدها إلى جملة فعلية و اسمية و ظرفية و المعنى من جهة ثانية .باعتبار تقسيم الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب و جمل لا محل لها من الإعراب .

فقد ميز ابن هشام بينها أن الأولى يمكن أن تؤول بمفرد و هو الأصل ، و الثانية لا يمكن تأويلها بمفرد وهكذا تكون التي لا محل لها من الإعراب لها وظيفة دلالية ابلاغية في إيصال المعنى ، و التي لها محل من الإعراب تؤدي وظيفة نحوية بالإضافة إلى الوظائف الأخرى .

2. موقفه من العامل :

اعتمد ابن هشام على نظرية العامل و أخذ بها و كان من المناصرين لها ، إذ أن النحو العربي برمته قام عليها و مؤصل بها و هذا ما يظهر من خلال تفسيره للحركات الإعرابية ، و كغيره من النحاة يقسم العوامل إلى : عوامل لفظية و عوامل معنوية و إعراب ظاهر و آخر مقدّر و ذلك من خلال تعريفه للإعراب [1] . إذ يقول : " الإعراب أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في أخر الاسم المتمكن و الفعل المضارع (...) مثال الآثار الظاهرة الضمة و الفتحة و الكسرة في قول: جاء زيد و مررت بزيد و رأيت زيدا ، ألا ترى أنها آثار ظاهرة في آخر زيد جلبتها العوامل الداخلة عليه و هي جاء و رأى والباء"[2]. ويضيف و هو بصدد الحديث عن العوامل المقدرة قائلا : "و مثال الآثار المقدرة ما تعتقده منويا في آخر الكلمة

[1] ينظر : حكمت عبد الكريم اعزاوي عزيز ، ابن هشام و الدرس النحوي في شرح قطر الندى و بل الصدى ، رسالة ماجستير ، جامعة جرش ، 2014 م / 2015 م ، ص 137 .

[2] ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تح ، مُحَّد محي الدين عبد الحميد ، دار الكوخ ، إيران – طهران ، ط 1 ، 1382 هـ ، ص 58 – 59 .

نحو فتى من قولك : جاء الفتى و رأيت الفتى و مررت بالفتى فإنك تقدر في آخره في المثال الأول ضمة ، و في المثال الثاني فتحة ، وفي الثالث كسرة ، وتلك الحركات المقدرة إعراب كما أن الحركات الظاهرة في آخر زيد إعراب "[1].

إذن ابن هشام يعتد بالعامل في تفسير حركات الأعراب ويتضح من خلال هذين المثالين مدى اعتماده على العامل :

العامل في المبتدأ و الخبر : و هو عامل معنوي الابتداء وهو تجرد الاسم من العوامل اللفظية كالنواسخ مثلا

العامل في الفعل المضارع : قال ابن هشام :" وأصح الأقوال الأول و هو الذي يجري على ألسنة المعربين ، يقولون : مرفوع لتجرده من الناصب و الجازم ."[2] إذن فالعامل معنوي وهو التجرد من العوامل اللفظية .

3. جوانب الاحتفاء بالمعنى عند ابن هشام :

أ.الربط بين صحة المعنى وصحة الشكل و استقامته :

نصح ابن هشام المعرب بأن يراعي المعنى الصحيح مع النظر الى صحته في الصناعة وأنه متى بني على ظاهر اللفظ وترك المعنى حصل الفساد وذكر في الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها فيقول :" أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة و لا يراعي المعنى و كثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك و أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا و لهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثره الله تعالى بعلمه "[3].

ب.مراعاة المعنى عند التحليل :

لم يقف ابن هشام عند حدود الشكل بل عول على المعنى و دعا اليه و يطلق المعنى في الدرس اللغوي الحديث و يراد به أمور :

الأول : المعنى المعجمي للكلمة .

الثاني : المعنى الاجتماعي أو المقام .

الثالث : المعنى الوظيفي [4] .

---

[1] ابن هشام الأنصاري ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ص 59 .

[2] جمال الدين بن هشام الأنصاري ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، ط 4 ، 1425 هـ/ 2004 م ، ص 68 .

[3] ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب ، ص 605 .

[4] ينظر : محمد إبراهيم عبادة ، الجملة العربية مكوناتها –أنواعها – تحليلها ، مكتبة الأدب ، القاهرة ، ص 135 .

أولا : المعنى المعجمي : و هذا المعنى نستشفه من كلامه "أن يفهم معنى ما يعرب مفردا "و ذكر له أمثلة منها :

قوله تعالى : ﴿ فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ﴾ [البقرة :259] ظاهر اللفظ يجعل انتصاب مائة ب أماته "وذلك ممتنع مع بقائه مع معناه الوضعي لأن الإماتة سلب الحياة و هي لا تمتد ، و الصواب أن يضمن أماته معنى ألبثه فكأنه قيل : فألبثه الله بالموت مائة عام ، و حينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمن ، أي معنى اللبث الإلباث ، لأنه كالإماتة في عدم الامتداد "[1].

مثاله أيضا : وينقل قول الشلوبين : "حكي لي أن نحويا من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى :﴿ وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً أَوِ ٱمْرَأَةٌ ﴾ [النساء:12] فقال : أخبروني ما الكلالة ، فقالوا : له الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا ولا ابن فما سفل فقال : فهي تمييز ... و لقد أصاب هذا النحوي في سؤاله ، و أخطأ في حوابه ، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله ... و الصواب أن كلالة بتقدير مضاف ، أي ذي كلالة ، وإما هو حال من ضمير يورث و إما خبر فيورث صفة "[2] .

أثنى على المعرب أنه تريث و سأل عن المعنى أولا و بعد أن وقف على معنى اللفظة عربها و إن أخطأ و يستمر ابن هشام في سرد أمثلة حتى تربو عن عشرين مثلا و حسبي منها ما ذكرت وهذا يدل على مدى ولعه بالمعنى لأنه الأصل ويجب النظر فيه قبل الأعراب . كما لم يجز إعراب فواتح السور لأنها لا تدل على معنى في المعجم .

ثانيا : المعنى الاجتماعي أو المقام :

يركز ابن هشام على مدى التكامل الحاصل بين المعنى و الإعراب ونلمس من خلال الأمثلة التي أوردها أنه كان يصبو إلى المعنى الاجتماعي أو المقام و من بين ما ذكر :

قوله تعالى : ﴿ أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ ﴾ [هود : 87] "فإن المتبادر إلى الذهن عطف(أن نفعل) على (أن نترك) ، و ذلك باطل لأنه لم يأمرهم أن يفعلو في أموالهم ما يشاءون و إنما هو عطف على ما فهو معمول للترك ، و المعنى أن نترك أن نفعل "[3] .

[1] ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص 608 .

[2] المصدر نفسه ، ص 606- 607 .

[3] المصدر نفسه ، ص 607 .

و من ذلك أيضا قوله تعالى : ﴿ وَإِنِّي خِفْتُ ٱلْمَوَٰلِيَ مِن وَرَآءِي ﴾ [مريم : 4] ،" فالمتبادر تعلق من بخفت و هو فاسد في المعنى ، و الصواب تعلقه بالموالي ، لما فيه من معنى الولاية ، أي خفت ولايتهم من بعدي و سوء خلافتهم ، أو بمحذوف هو حال من الموالي أو مضاف إليهم ، أي كائنين من ورائي "[1].

وهذا يظهر تعدد المعنى وتنوعه عند ابن هشام فهو في كل أمثلته تطرق لأنواع المعنى و إن لم يصرح بذلك غير أننا نلمسه أثناء تحليله لتلك الأمثلة .

ثالثا : المعنى الوظيفي :

و قد جعل ابن هشام الجهة الثانية من الجهات العشر التي يدخل الاعتراض من جهتها على المعرب "أن يراعي المعرب معنى صحيحا و لا ينظر في صحته في الصناعة " و المعنى الذي يريده هنا هو المعنى الوظيفي ، و يريد بالصناعة جانب الشكل الذي يتمثل في نظام الجملة و ما يتضح له من ضوابط ، و المعنى الوظيفي هو المعنى الذي تفيده الكلمة حينما تكون في تركيب لغوي بحسب ما تدل عليه القرائن [2] و أورد لذلك أمثلة منها :

قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُۥٓ أَهْلَكَ عَادًا ٱلْأُولَىٰ ﴿٥٠﴾ وَثَمُودَا۟ فَمَآ أَبْقَىٰ ﴾ [النجم :50 -51] أن ثمودا مفعول مقدم قول بعضهم و قال ابن هشام : "وهذا ممتنع لأن لما النافية الَصَدْرُ ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، و إنما هو معطوف على (عادا) أو هو بتقدير و أهلك ثمودا "[3] .

و كذلك في قوله تعالى : ﴿ قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ﴾ [الكهف : 103] مفعول به قال فيه ابن هشام : "إن (أعمالا) مفعول به ، ورده ابن خروف بأن خسر لا يتعدى كنقيضه ربح ، ووافقه الصفار و ثلاثتهم ساهون ، لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به ... و الصواب أنه تمييز "[4] .

عبر ابن هشام بكل صدق عن مقولة " الإعراب فرع المعنى " و العلاقة بين المبنى (مفردا أو مركبا) و المعنى الوظيفي في التركيب تحدده ضوابط وقيم خلافية تسعف في تفسير صور أساسية من الظاهرة اللغوية ، و هذه العلاقة من الملاحظ أن أبواب النحو تحددت في ضوئها كما أن ابن هشام بنى عليها تحليله النحوي [5] .

---

[1] ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص 608 .

[2] ينظر : عبد الحميد مصطفى السيد ، التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري ، ص 221 .

[3] ابن هشام الأنصاري ، مغني البيب ، ص 619 .

[4] المصدر نفسه ، ص 625 .

[5] ينظر : عبد الحميد مصطفى السيد : التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري ، ص 222 .

ج .مراعاة صحة الشكل و استقامته (الصناعة النحوية) :

كنا قد رأينا أن ابن هشام أولى عناية فائقة للمعنى ، غير أنه لم يغفل جانب الصناعة النحوية و اشترط على المعرب أن يراعي كذلك سلامة التركيب ، فيكون بذلك قد ربط بين صحة المعنى و مراعاته من جهة و سلامة التركيب اللغوي من جهة أخرى ودلل على ذلك بعدة أمثلة نذكر منها :

قول بعضهم في قوله تعالى : ﴿ مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ ﴾ [الأحزاب : 60] أن ملعونين حال قال ابن هشام : "إن ملعونين حال من معمول ثقفوا ، و يرده أن الشرط له الصدارة و الصواب أنه منصوب على الذم "[1] .

و مثاله أيضا قوله تعالى :﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة : 88] " إن ما بمعنى من و لو كان كذلك لرفع قليل عن أنه خبر "[2] .

و يستمر ابن هشام في عرض الكثير من النماذج ليدلل على أنه من الضرورة على المعرب أن يدرك معنى ما يعرب ويراعي صحة و استقامة التركيب .

4. تعدد المعنى للمبنى الواحد :

أشار ابن هشام في كتاب " الإعراب عن قواعد الإعراب " إلى ألفاظ يحتاجها المعرب وبيّن الأوجه التي تأتي عليها وخصص لها قسما كبيرا من الكتاب في الباب الثالث "في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب و هي عشرون كلمة و هي على ثمانية أنواع "[3] . فمثلا النوع الثالث ما جاء على ثلاثة أوجه وهي سبع كلمات :

إحداها (إذْ) و تأتي على أربعة أوجه (معاني) " فيقال فيها تارة : ظرف لما مضى من الزمن و يدخل على الجملتين نحو : ﴿ وَاذْكُرُوٓا۟ إِذْ أَنتُمْ قَلِيلٌ ﴾ [الأنفال26] ، ﴿ وَاذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾ . [الأعراف86]

و قد تستعمل للمستقبل ، نحو قوله تعالى :﴿ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴿٧٠﴾ إِذِ ٱلْأَغْلَٰلُ فِىٓ أَعْنَاقِهِمْ ﴾ [غافر : 70-71]

و يقال فيها تارة حرف مفاجأة ، كقوله :

فاستقدرِ الله خيرا و ارضين به فبينما/العسر إذْ دارتْ مياسير

---

[1] ابن هشام الأنصاري : مغني اللبيب ، ص 622 .

[2] المصدر نفسه ، ص 624 .

[3] ابن هشام الأنصاري ، الأعراب عن قواعد الإعراب ،تح فودة نيل ، جامعة الرياض ، ص 63 .

و تارة حرف تعليل ، كقوله : ﴿ وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ ﴾ [الزخرف : 39] أي لأجل ظلمكم "[1] .

الثانية (لَمَّا) : و تأتي على ثلاثة أوجه (معاني) " يقال فيها في نحو : لَمَّا جاء زيد جاء عمرو : حرف وجود لوجود تختص بالماضي .

و يقال فيها في نحو : ﴿ لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾ [ص : 8] حرف جزم لنفي المضارع و قبله ماضيا متصلا بنفيه متوقعا ثبوته ألا يرى أن المعنى أنهم لم يذوقوه إلى الأن و أن ذوقهم له متوقع .

و يقال فيها : حرف استثناء ، في نحو : أنْشُدُك الله لَمَّا فعلْت . أي ما أسألك إلا فعلك ."[2]

ويواصل ابن هشام هكذا حتى يأتي على جميع الكلمات فمنها ما يأتي على وجه واحد ومنها ما يأتي على وجهين وثلاثة أوجه حتى النوع الثامن يأتي على اثني عشر وجها و بطبيعة الحال السياق و المقام هو الفارق بين هذه الأوجه ، ولم يكتف بهذا فأشار في المغني كذلك في الباب الأول " في تفسير المفردات وذكر أحكامها " ، إلى تعدد المعنى للمفردة الواحدة بل و تعدى ذلك إلى ذكر الأغراض التي تخرج لها فمثلا : الألف تأتي على وجهين .

يقول : " أحدهما أن تكون حرفا ينادى به القريب ، كقوله :

أفاطم مهلا بعض هذا التدلل و إن كنتِ قد أزمعتِ صرمي فأجملي

و نقل الخباز عن شيخه أنه للمتوسط و أن الذي للقريب "يا" و هذا خرق لإجماعهم

و الثاني أن تكون للاستفهام ، و حقيقته طلب الفهم نحو أزيد قائم "[3].

وبعد أن يفرغ من ذكر الوجهين بالتفصيل و يبين الأصل الذي توضع له المفردة يأتي على المعاني و الأغراض التي تخرج لها فيقول : "قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فترد لثمانة معان ."[4] و حسبنا أن نذكر منها :

[1] ابن هشام الأنصاري ، الأعراب عن قواعد الإعراب ، ص 69- 70 .

[2] مصدر نفسه ، ص 70 – 71 .

[3] ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص 19 .

[4] المصدر نفسه ، ص 23 .

إحداها التسوية : و يكون فيها معنى المساواة ، يساوى فيها بين شيئين و يصح حلول المصدر محلها نحو :﴿ سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ أَسۡتَغۡفَرۡتَ لَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تَسۡتَغۡفِرۡ لَهُمۡ ﴾ [المنافقون : 6] ، ففي هذه الاية يتساوى الاستغفار من عدمه لأن النتيجة عدم الغفران .[1]

الإنكار الإبطالي : ومثاله قوله تعالى: ﴿ أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم بِٱلۡبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًاۚ إِنَّكُمۡ لَتَقُولُونَ قَوۡلًا عَظِيمًا ﴾ [الإسراء : 40] فهنا في هذه الآية؛ الموضع والحادثة التي نزلت فيها الآية هي التي تحدد معناها،فهي نزلت ردا على المشركين الكاذبين الزاعمين عليهم لعنة الله أن الملائكة بنات الله فجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا ثم ادعوا أنهم بنات الله ثم عبدوهم فأخطئوا في كل من المقامات الثلاث خطأ عظيما قال تعالى : منكرا عليهم ﴿ أَفَأَصۡفَىٰكُمۡ رَبُّكُم بِٱلۡبَنِينَ ﴾ أي خصصكم بالذكور ﴿ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًاۚ ﴾ أي اختار لنفسه على زعمكم البنات ثم شدد الإنكار عليهم فقال : ﴿ إِنَّكُمۡ لَتَقُولُونَ قَوۡلًا عَظِيمًا ﴾ أي في زعمكم لله ولدا ثم جعلكم ولده الإناث التي تأنفون أن يكن لكم وربما قتلتموهن بالوأد فتلك قسمة ضيزى[2] . قال ابن هشام : "ومن جهة إفادة هذه الهمزة نفي ما بعدها لزم ثبوته إن كان منفيا،لآن نفي المنفي إثبات ومنه ﴿ أَلَيۡسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبۡدَهُۥۖ ﴾ [الزمر36] أي أن الله كاف عبده "[3].

الإنكار التوبيخي : مثاله قوله تعالى : ﴿ قَالَ أَتَعۡبُدُونَ مَا تَنۡحِتُونَ ﴾ [الصفات :95] ، الاية جاءت في معرض توبيخ وعتاب سيدنا إبراهيم لقومه لما جاءوا به من عبادتهم لما يصنعون بأيديهم فيقضي أن ما بعدها واقع ، و أن فاعله ملوم [4] .

و حسبنا ما ذكرنا من أمثلة ساقها ابن هشام تظهر مدى اهتمامه بالمعنى و عدم الاكتفاء بظاهر اللفظ فقط ،و يظهر جليا أن الفارق بين هذه المعاني وتحديدها هو السياق الذي ترد فيه الألفاظ ، وأن المقام و الظروف الخارجية تعين على تحديد المعنى و منه القدرة على تحديد الوظائف النحوية .

[1] ينظر : ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص 24 .

[2] إسماعيل بن عمر بن كثير ، تفسير القرآن العظيم ، تح : محمد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ،1419هـ ، ج5 ، ص71 .

[3] ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص 24 .

[4] ينظر : نفسه ، ص 24 .

5. الحذف و التقدير :

من الظواهر التي أولاها ابن هشام عناية كبيرة الحذف لما له من علاقة بالمعنى تحت مسمى " بيان أنه قد يظن أن الشيء من باب الحذف و هو ليس منه " فيقول : "جرت عادة النحويين بأن يقولوا : يحذف المفعول اختصارا و اقتصارا ، و يريدون بالاختصار الحذف لدليل ، و بالاقتصار الحذف لغير دليل ، و يمثلونه بنحو ﴿ وَكُلُواْ وَاشْرَبُواْ ﴾ [الأعراف:31]أي أوقعوا هذين الفعلين ، و قول العرب فيما يتعدى إلى اثنين "من يسمع يَخَلْ" أي تكن منه خلية "[1].

فالحق أنه ليس من قبيل الحذف في شيء إنما هو لا يذكر لأسباب منها ألا يتعلق غرض المخَاطِب بذكره و لو ذكره لاختل المعنى فإضماره أبلغ ، و هذا ميدان و الحذف ميدان أخر.

و يضيف معلقا على هذا فيقول : "و التحقيق أن يقال : أنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين من أوقعه أو من أوقع عليه ، فيجاء بمصدر مسندا إلى فعل الكون عام ، فيقال حصل حريق أو نهب ,

و تارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل ، فيقتصر عليهما و لا يذكر المفعول و لا ينوى إذ المنوي كالثابت و لا يسمى محذوفا لأن الفعل ينزل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له "[2] .

يبدع ابن هشام في هذا الموضوع (الحذف) إبداعا يخرج به عن إطار النحو إلى التحقيق في أفاق البلاغة و ربط بينهما و يورد أمثلة كثيرة نذكر منها :

قوله تعالى : ﴿ رَبِّيَ ٱلَّذِي يُحۡيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة : 258] إذ المعنى ربي الذي يفعل الإحياء و الإماتة

قوله تعالى : ﴿ قُلۡ هَلۡ يَسۡتَوِي ٱلَّذِينَ يَعۡلَمُونَ وَٱلَّذِينَ لَا يَعۡلَمُونَ ﴾ [الزمر : 9] هل يستوي من يتصف بالعلم و من ينتفي عنه العلم [3].

" لولا التقدير لعرف النحو الحمير" مقولة جسدها ابن هشام في معرض حديثه عن التقدير و بيان مكان المقدّر و بيان مقدار المقدّر إذ يقول : " القياس أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي ، لئلا يخالف الأصل من جهتين : الحذف ،و وضع الشيء في غير محله . فيجب أن يقدر المفسر في نحو "زيدا رأيته " مقدما عليه و جوز البيانيون تقديره مؤخرا عنه و قالو

[1] ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص 702 .
[2] نفسه ، ص 702 .
[3] نفسه ، ص 702 .

: لأنه يفيد التخصيص حينئذ ، و ليس كما توهموا ، وإنما يرتكب ذلك عند تعذر الأصل ، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك "[1].

و بتعرضه لرأي البلاغيين و دحضه هو من قبيل خروجه عن الإطار النحوي إلى غيره ، و يجب أن يقدر المحذوف حسبه بحسب الغرض الذي حذف لأجله ، و يساعده في ذلك رحابة أفقه و سعة اطلاعه [2] .

وبعد هذا يلم ببيان مقدار المقدّر و أنه يجب تقليله ما أمكن و يقول ": ينبغي تقليله ما أمكن لتقل مخالفة الأصل و ذلك كان تقدير الأخفش في " ضربني زيدا قائما " ضربه قائما ، أولى من تقدير باقي البصريين : حاصل –أو إذا كان قائما ، لأنه قدر اثنين و قدروا خمسة و لأن التقدير من اللفظ أولى .

و كان تقديره في أنت مني فرسخان بعدك عني فرسخان أولى من تقدير الفارسي أنت مني ذو فرسخين لأنه قدر مضافا لا يحتاج معه تقدير شيء أخر يتعلق به الظرف و الفارسي قدر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث "[3].

وذلك من لمحات ابن هشام التي يتجه فيها إلى ذوق اللغة و يقلل من عرامة الجانب المعياري الذي يأخذ به النحاة أنفسهم [4].

ذكر ابن هشام ثمانية شروط للحذف نذكر منها [5] :

وجود دليل حالي أو مقالي : وجود دليل حالي مثل : ﴿ قَالُواْ سَلَٰمًا ﴾ [هود : 69] أي سلمنا سلاما ، أو مقالي مطابق للمحذوف كقولك لمن قال : من أضرب ؟ زيدا . ومنه : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوۡاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمۡ قَالُواْ خَيۡرًا ﴾ [النحل : 30] و هذا الدليل الحالي و المقالي غير صناعي وهناك دليل صناعي ، وهذا يختص بمعرفته النحويين لأنه إنما عرف من جهة الصناعة و ذلك كقولهم في قوله تعالى : ﴿ لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ﴾ [القيامة : 01] ، أن التقدير لأنا لأقسم و ذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه عند البصريين .

ألا يكون ما يحذف كالجزء ، فلا يحذف الفاعل و لا نائبه و لا مشبهه .

[1] ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص 703 .

[2] ينظر : عمران عبد السلام شعيب ، منهج ابن هشام من كتابه المغني ، الدار الجماهيرية ، ط 1 ، 1395هـ / 1986م ، ص 133 .

[3] ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص 705 -706 .

[4] عمران عبد السلام شعيب ، منهج ابن هشام من خلال كتابه المغني ، ص 134 .

[5] ينظر : ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص 694 وما بعدها .

ألا يكون مؤكدا . لأن المؤّكد مريد للطول ، و الحاذف مريد للاختصار

ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل و قطعه عنه و لا إعمال العامل ضعيف مع إمكان إعمال عامل قوي .

الأ يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر فلا يحذف اسم الفعل دون معموله لأنه اختصار للفعل .

وقد تتعدد أغراض الحذف لتعدد المقام فالمعول عليه في تحديد غرض الحذف هو المقام و ما يقتضيه المعنى و هذا ما فعله ابن هشام حينما سرد أمثلة للحذف منها :

حذف المفعول :

كما سبق الذكر فإن الحذف إنما يرد لأغرض فيكون الحذف أبلغ من الذكر ، و يكثر الحذف المفعول بعد " لو شئت " كما قال ابن هشام : " يكثر بعد لو شئت نحو : ﴿ فَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الأنعام : 149] . أي فلو شاء هدايتكم . و بعد نفي العلم ، نحو (ألا إنهم هم السفهاء و لكن لا يعلمون) أي أنهم سفهاء ، (ونحن أقرب إليه منكم و لكن لا تبصرون) "[1] .

ومنه على الأصح قوله : ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ ۖ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا ۖ قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ ۖ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ ﴾ [القصص : 23] .

قال ابن هشام في تحليل هذه الاية : "ألا ترى أنه عليه الصلاة و السلام إنما رحمهما إذ كانتا على صفة الذّياد وقومهما على السقي ، لا كون مذودهما غنما و مسقيهم إبلا و كذلك المقصود من قولهما (نسقي) السقي ، لا المسقي ، ومن لم يتأمل قدّر يسقون إبلهم ، و تذودان غنمهما و لا نسقي غنما "[2].

فابن هشام هنا يدلل على أن الدلالة على المحذوف كفيل بها التركيب المنطوق و انتماؤه إلى نموذج معين هو البنية الأساسية و الاعتماد على الموقف الكلامي و المقام ، و هو إثبات الحالة التي كانتا عليها و هي الذود لا عن ما تذودان و أن القوم على حالة السقي لا على ما يسقون [3].

[1] ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص 728 .

[2] نفسه ، ص 702 .

[3] ينظر مُحَمَّد حماسة عبد اللطيف ، بناء الجملة العربية ، دار غريب ، 2003 ، ص 263 .

حذف المبتدأ :

يتفق جمهور النحاة و البلاغيين على أن حذف المبتدأ موجود و كثير و الأولى كون المبتدأهو المحذوف لأن الخبر محط الفائدة و هاهو ابن هشام يقر بذلك فيقول : " و يكثر ذلك في جواب الاستفهام نحو : ﴿ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡحُطَمَةُ ﴾ [الهمزة : 5] نار الله أي هي نار الله . و بعد فاء الجواب نحو : ﴿ مَّنۡ عَمِلَ صَٰلِحٗا فَلِنَفۡسِهِۦۖ وَمَنۡ أَسَآءَ فَعَلَيۡهَاۗ ﴾ [فصلت : 46] أي فعمله لنفسه و إساءته عليها "[1].

و قال في قو الشاعر :

اعتاد قَلْبَكَ مِنْ سَلْمى عوائدُه و هاجَ أحزانَك المكنونةَ الطللُ

ربْعُ قواء أذاع المعصراتُ به و كل حيرانَ سارٍ ماؤُه خضلُ

قال " إن التقدير : هو ربع و لم يجعله على البدل من الطلل ، لأن الربع أكثر منه ، فكيف يبدل الأكثر من الأقل ؟ ولئلا يصير الشعر معيبا لتعلق أحد البيتين بالأخر ، إذ البدل تابع للمبدل منه و يسمي ذلك علماء القوافي تضمينا ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تحمل على عامل مضمر يقال : دار مية ، و ديار الأحباب رفعا بإضمار هي و نصبا بإضمار أذكر فهذا موضع أُلِفَ فيه الحذف "[2].

حذف الخبر :

الخبر عمدة في الجملة و محط الفائدة و لا يحذف إلا لدلالة أبلغ من ذكره يريدها المخَاطِب و ذكر ابن هشام عدة أمثلة لذلك منها :

قوله تعالى : ﴿ ٱلۡحُرُّ بِٱلۡحُرِّ وَٱلۡعَبۡدُ بِٱلۡعَبۡدِ وَٱلۡأُنثَىٰ بِٱلۡأُنثَىٰۚ ﴾ [البقرة : 178] قال فيها " التقدير مقتول أو يقتل ، لا كائن ، اللهم إلا أن تقدر مع ذلك مضافين ، أي قتل الحر كائن بقتل الحر ،و فيه تكلف تقدير ثلاثة الكون و المضافان ، بل تقدير خمسة لأن كل من المصدرين لابد له من فاعل و مما يبعد ذلك أيضا أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام إنما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره "[3].

[1] ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص 723 .

[2] نفسه ، ص 690 .

[3] نفسه ، ص 518 .

و كما أشرنا سابقا لبيان مقدار المقدر و أنه يجب تقليله ما أمكن و التقدير يحب أن يراعى فيه غرض المتكلم و قصده لا ما تفرضه القواعد النحوية مع عدم المبالغة في التقديرات .

و نظيره قوله تعالى : ﴿ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِالنَّفْسِ ﴾ [المائدة : 45] قال فيها " أي أن النفس مقتولة بالنفس و العين مفقوءة بالعين ، والأنف مجدوع بالأنف،و الأذن مصلومة بالأذن و السن مقلوعة بالسن هذا هو الأحسن و الأرجح "[1]

6. التضمين :

هو أسلوب من الأساليب التي كان للمعنى أثر كبير في توجيهها الأعرابي و قد أشار له ابن هشام في الباب الثامن من المغني " في ذكر أمور كلية يخرج عليها ما لا ينحصر من الصور الجزئية " قال فيه " قد يشربون لفظا معنى لفظ فيعطونه حكمه ، و يسمى ذلك تضمينا و فائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين ألا ترى كيف رجع معنى﴿ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [الكهف : 28] إلى قولك تقتحم عيناك مجاوزين إلى غيرهم "[2]. و من أمثلته :

قوله تعالى : ﴿ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ﴾ [البقرة : 187] " ضمن الرفث معنى الإفضاء ، فعدي بإلى و إنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء : أرفث فلان بامرأته و لهدا عدي إلى اثنين لا ألى واحد "[3].

فالتضمين من القضايا التي لها علاقة باللفظ و المعنى فينظر فيه انطلاقا من اللفظ لإصابة المعنى المراد و هو وسيلة من وسائل التحليل و التفسير النحوي و هو كثير في العربية "و هو كثير قال أبو الفتح في كتاب التمام : أحسب لو جمع ما جاء منه لجاء منه كتاب يكون مئين ورقة "[4] .

[1] ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب ، ص 518 .
[2] نفسه، ص 791 .
[3] نفسه ، ص 791 .
[4] نفسه ، ص 792 .

الخاتمة

خاتمة :

و بعد خوض غمار هذا الموضوع " **اللفظ و المعنى في التراث النحوي من خلال جهود ابن هشام** " و قد وصلنا إلى نهايته ، نهاية أقل ما يقال عنها أنها لم ترق إلى درجة الاكتمال و النضج بحيث لا تترك مجالا للإضافة أو التوجيه .

و قد سجلنا في ضوء ما تقدم في هذا البحث عدة نتائج أهمها :

- ✓ المعنى قوام اللغة و كان الوصول أليه هدف كل الدراسات (النحوية و البلاغية و الأصولية) .
- ✓ النحو العربي ليس نحوا شكليا في عمومه إنما يظهر فيه العناية بالشكل مرتبطا بنظرية العامل ، فهناك الكثير من التراكيب لا يمكن تحليلها إلا بالاعتماد على المعنى .
- ✓ النحو العربي في أغلبه قام على أساس نظرية العامل التي احتلت مؤلفات النحويين القدماء و احتفوا بها و بعض المحدثين و بهذا لا يمكن رفضها .
- ✓ الفرق الواضح بين النحاة المتقدمين الذين اهتموا بالمعنى أساسا و المتأخرين الذين حصروا النحو في الإعراب و تتبع أواخر الكلم .
- ✓ اختلف تناول ابن هشام للجملة عن سابقيه من النحاة فأضاف الجملة الشرطية ، و جاء بمفهوم الجملة الصغرى و الكبرى ، إضافة لفضل الجمع فقد جمع ما كان متفرقا في كتب النحاة ، و أفرد لها بابا مستقلا .
- ✓ من مجالات احتفاء ابن هشام بالمعنى تعرضه لأصناف المعنى من معنى معجمي و اجتماعي ليكون محصلتهما المعنى الوظيفي .
- ✓ لم ينتصر ابن هشام للمعنى وحده و لا إلى اللفظ وحده ، فقد ناد بمراعاة المعنى و صحته دون اغفال جانب الصناعة و بهذا يكون قد ربط بين المنهج الشكلي و المنهج الوظيفي .
- ✓ يعد كتاب مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري كتابا في الدلالة بامتياز .
- ✓ في تقسيم الجملة راعى ابن هشام معيارين :

1) أحدهما شكلي لفظي : قسم الجملة في ضوئه إلى اسمية ، فعلية ، ظرفية حسب صدر الجملة و ما تبتدئ به .

2) و أخر وظيفي : قسم الجملة من خلاله إلى جمل لها محل من الإعراب و أخرى لا محل لها من الإعراب .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع :

القرآن الكريم برواية ورش

1- الانصاري وليد عاطف ، نظرية العامل في النحو العربي نقد و عرضا ، دار الكتاب ، الأردن ، ط 2 ، 1435هـ/2014م .

2- أنيس إبراهيم ، من أسرار العربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط 6 ، 1978 م

3- ابن الأنباري أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، مكتلة الخانجي ، القاهرة ، ط 1 .

4- التهانوي مُحَمَّد علي ، كشّاف اصطلاحات الفنون ، تحقيق رفيق العجم ، علي دحروج ، مكتبة لبنان ، ط1 ، 1996

5- الجابري مُحَمَّد عابد ، بنية العقل العربي دراسة نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية ، مركز درسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1 ، 1956م .

6- الجاحظ أبو عثمان عمرو بن بحر ،البيان و التبيين ،تح ،عبد السلام هارون ،دط ،دت

7- الجاحظ أبو عثمان بن بحر ، الحيوان ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مطبعة المصطفى البابي و أولاده ، طبعة 2 ، 1385 هـ / 1965 م .

8- الجرجاني أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمان بن مُحَمَّد ، دلائل الإعجاز ، تح ، محمود مُحَمَّد شاكر ، مطبعة المدني ، دط ، دت

9- جمال الدين مصطفى ، البحث النحوي عند الأصولين ، دار الهجرة ، قم – إيران ، ط 2 ،1405

10- ابن جني أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تح مُحَمَّد علي النجار ، المكتبة العلمية .

11- الجوهري إسماعيل بن حماد ، الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية ، تح أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ط4 ، 1990م

12- حسان تمام ، اللغة العربية معناها و مبناها ، دار الثقافة ،الدار البيضاء – المغرب ، 1994

13- حسان تمام ، اللغة بين المعيارية و الوصفية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 4 ، 1421هـ /2001م

14- حمادي إدريس ، الخطاب الشرعي طرق استثماره ، المركز الثقافي العربي ، بيروت ، ط1 ،1994م .

15- حماسة عبد اللطيف ، العلامة الاعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، كلية دار العلوم

16- حماسة عبد اللطيف ، النحو و الدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، دار الشروق ، ط 1 1420 هـ / 2000 م .

17- الخضري مُحَمَّد ، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، دار الفكر .

18- الراجحي عبده ، النحو العربي و الدرس الحديث بحث في المنهج ، دار النهضة العربية ، د ط ، 1979م .

19- ابن رشيق أبو حسن علي ، العمدة في صناعة الشعر و نقده ، تح ، مُحَمَّد بدر الدين النعساني الحلبي ، مطبعة السعادة ، مصر ،ط1 ، 1352هـ /1907م

20- الرمالي محمود عبد الرحمان ، العربية و الوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام و الأساليب ، دار المعرفة الجامعية ، 1996 م .

21- الرمالي مُحَمَّدود عبد الرحمان ، لسان عربي و نظام نحوي ، دار المعرفة .

22- الزجاجي أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، تح مازن مبارك ، دار النفائس.

23- ابن سنان الحفاجي عبد الله بن مُحَمَّد بن سعيد ، سر الفصاحة ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان .

24- السكاكي مُحَمَّد بن علي ، مفتاح العلوم ، تح ، نعيم زرزور ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط 1 ، 1407 هـ /1987 م

25- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تح عبد السلام مُحَمَّد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط3 ، 1408هـ /1988

26- شعيب عمران عبد السلام ، منهج ابن هشام من كتابه المغني ، الدار الجماهيرية ، ط 1 ، 1395هـ / 1986م

27- عبادة مُحَمَّد إبراهيم ، الجملة العربية مكوناتها –أنواعها – تحليلها ، مكتبة الأدب ، القاهرة .

28- عبدالله أبو مُحَمَّد رسالتان في النحو "المسائل السفرية و رسالة في حديث نعم العبد صهيب" تحقيق الدكتور بشير بديار ..

29- عتيق عبد العزيز ، في البلاغة العربية علم المعاني ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ، ط1 ، 1430هـ-2009م

30- العسكري أبو هلال الحسن بن عبد الله ، الصناعتين الكتابة و الشعر ، تح ،علي محمد البخاري – مُحَمَّد أبو الفضل إبراهيم ، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ، ط1 ، 1371هـ/1952م

31- العشماوي مُحَمَّد زكي ، قضايا النقد الأدبي بين القديم و لحديث ،دار النهضة العربية ،بيروت ،دط ، 1979

32- عمايرة أحمد حليمة ، الاتجاهات النحوية لدى القدماء دراسة تحليلية في ضوء المناهج المعاصرة ، دار وائل ، الأردن – عمان ، ط 1 ، 2006م

33- غنيمي هلال مُحَمَّد ، النقد الأدبي الحديث ، دار نهضة مصر للطباعة ، دط ، سنة 1997.

34- ابن فارس أبو الحُسين أحمد ، في فقه اللغة العربية و مسائلها و سنن العرب في كلامها ، تح أحمد حسن بسج ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط1 ، 1418هـ/1997

35- فاضل نديم ، التضمين النحوي في القرآن الكريم ، دار الزمان ، ط 1 ، 1426 هـ/ 2005 م .

36- الفيروزآبادي مجد الدين مُحَمَّد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، تح مكتبة تحقيق التراث بإشراف مُحَمَّد نعيم العرقسوسي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت –لبنان ، ط8 ، 1462هـ/2005م .

37- ابن كثير إسماعيل بن عمر ، تفسير القرآن العظيم ، تح : مُحَمَّد حسين شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ،1419هـ .

38- الكفوي أبو البقاء ، الكليات ، تح عدنان درويش ، مُحَمَّد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت-لبنان ، ط2 ، 1419هـ/1998م .

39- المخزومي مهدي ، في النحو العربي نقد و توجيه ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان ،ط 2 ، 1406هـ /1986م

40- المراغي أحمد مصطفى ، علوم البلاغة البيان و المعاني و البديع ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط3 ، 1414هـ/1993م .

41- مزهر الياسري علي ، الفكر النحوي عند العرب أصوله ومناهجه ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت –لبنان ، ط 1 ، 1423هـ/2003م

42- مصطفى إبراهيم ، إحياء النحو ، هنداوي للتعليم و الثقافة

43- ابن مضاء القرطبي أبو العباس أحمد بن عبد الرحمان ، الرد على النحاة ، نشره و دققه شوقي ضيف ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط 1 ، 1366هـ / 1947م

44- ابن منظور مُحَمَّد بن مكرم ابن علي ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت ، دط ، دت

45- ابن هشام الأنصاري أبو مُحَمَّد عبدالله ، شرح شذولر الذهب في معرفة كلام العرب ، تح ، مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد ، دار الكوخ ، إيران – طهران ، ط 1 ، 1382 هـ

46- ابن هشام الأنصاري أبو مُحَمَّد عبدالله ، الإعراب عن قواعد الإعراب ، تح ، علي فودة نيل ، عمادة شؤون المكتبات ، ط 1 ، 1401هـ /1981 م .

47- ابن هشام الأنصاري أبو مُحَمَّد عبدالله ، مغني اللبيب عن كتب الأريب ، تح مُحَمَّد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا –بيروت ، 1411هـ/1991م

48- ابن هشام الأنصاري أبو مُحَمَّد عبدالله شرح قطر الندى وبل الصدى ، دار الكتب العلمية ، بيروت –لبنان ، ط 4 ، 1425 هـ/ 2004 م

49- ياقوت أحمد سليمان ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقاتها في القرآن الكريم ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، د ط ، 1994 .

الرسائل الجامعية :

50- اعزاوي عزيز عبد الكريم حكمت ، ابن هشام و الدرس النحوي في شرح قطر الندى و بل الصدى ، رسالة ماجستير ، جامعة جرش ، 2014 م / 2015 م

51- برارات عائشة ، أغراض المتكلم و دورها في التحليل النحوي ، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2009.

52- بن حشاني إيمان ، جهود اللسانين العرب في إعادة وصف اللغة العربة وظيفيا ، رسالة ماجستير ، جامعة مُحَّد خيضر بسكرة ، 2001م /2012م .

دوريات :

53- بوفاتح عبد العليم ، 2016 ، النحو و البلاغة : علمان أم علم واحد بفرعين ، التعليمية ، المجلد 3 ، العدد 8

54- توامة عبد الجبار ، 2017 ، نقد المنحى الشكلي في مقرر النحو للمرحلة الأساسية ، مجلة اللغة العربية ، العدد73 .

55- حيال أحمد حسن ، 1438 هـ /2017 م ،الإفهام في النحو العربي مقارنة تداولية ، مجلة كلية الشيخ الطوسي الجامعة ، كلية الشيخ الطوسي ، النجف –العراق ، العدد 4 .

56- دبة الطيب ، خصائص النحو العربي من النظام المغلق إلى النظام المفتوح ، مجلة التراث العربي ، دمشق ، العدد 108 ، 2006 م .

57- السيد عبد الحميد مصطفى ، 1413هـ /1992م ،التحليل النحوي عند ابن هشام ، مجلة كلية الدراسات الإسلامية و العربية ، العدد 5

58- صالح مُحَّد ، 2012 ، علاقة النظم بالنحو عند الجرجاني ، مجلة الباحث ، فصلية دولية أكادمية محكمة ، العدد 59 .

59-. صميد قحواش رمضان: 2006 م ، دور المعنى في التوفيق بين النصوص النحوية ، مجلة الجامعة ، العدد 8 .

60- العبيدي عادل هادي حمادي ، 1433 هـ/2016 م ،قضية اللفظ و المعنى ، مجلة الأستاذ ،العدد 103

61- قافود مُحَّد عبد الرحيم ، الشكل و المضمون من وجهة نظر في النقد الخليجي ، حوليات كلية العلوم لإنسانية ، العدد 5 ، 1406 هـ /1986 م ص 71

فهرست الموضوعات

فهرست الموضوعات:

الموضوع:.....الصفحة

إهداء:.....

مقدمة:.....10

مدخل:إشكالية اللفظ في التراث العربي

– توظئة:.....13

1– اللفظ و المعنى عند النقاد:.....13

2– اللفظ و المعنى عند البلاغيين :.....15

3– اللفظ و المعنى عند الأصوليين :.....17

4–اللفظ و المعنى عند النحاة :.....20

الفصل الأول: اللفظ والمعنى عند النحاة.

1– تعريف اللفظ:.....23

أ/لغة :.....23

ب/أصطلاحا:.....23

2–نعريف المعنى:.....24

أ/لغة:.....24

ب/اصطلاحا:.....24

3– نظرية العامل وقضية اللفظ والمعنى:.....25

أ. تعريف العامل لغة :.....25

ب. تعريف العامل اصطلاحا :.....25

ت.ثوابت نظرية العامل : 26

د. مشكلات نظرية العامل :..... 27

ث. الثورة على نظرية العامل : 28

4- النحو و الإعراب :.....31

أ. الاتجاه الشكلي المحتفي بالإعراب ::.....31

ب. الاتجاه الوظيفي المحتفي بالمعنى:.....32

5- الحركات الإعرابية :.....34

6- الحمل على المعنى :.....36

7- التضمين النحوي :..... 37

الفصل الثاني:اللفظ والمعنى عند بن هشام

1- الجملة والكلام:.....40

2.- موقفه من العامل :..... 42

3. جوانب الاحتفاء بالمعنى عند ابن هشام:.....43.

أ. الربط بين صحة المعنى وصحة الشكل و استقامته:..... 43

ب . مراعاة المعنى عند التحليل: 43

.المعنى المعجمي:.....44

.المعنى الاجتماعي أو المقام.....44

المعنى الوظيفي : 45

4 . تعدد المعنى للمبنى الواحد :.....46

5 – الحذف و التقدير :..... 51

حذف المفعول:.....52

حذف المبتدأ:.....52

حذف الخبر:.....52

6– التضمين:.....53

خاتمة:.....55

قائمة المصادر والمراجع:.....58

فهرست الموضوعات:.....64

الملخص

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى الإبانة عن مواقف النحاة المتباينة من قضية اللفظ و المعنى عموما خاصة فيما ارتبط بقضايا الإعراب و العامل و الحذف و التقدير و كيف تناولها ابن هشام الأنصاري من خلال ما خلفه من إرث في المجال النحوي و من ثم استخلاص موقفه من هذه القضية ، التي شكلت سلطة معرفية على أقطاب الدرس اللغوي العربي قديما و حديثا . تأكيد ابن هشام في كثير من المواضع على أهمية فهم المعنى من أجل الوصول إلى التحليل النحوي الصحيح دون إغفاله للجانب اللفظي (الشكلي) كذلك و على هذا يكون جمع بينهما في قالب وظيفي .

الكلمات المفاتحية: اللفظ ، المعنى ، التحليل النحوي ، نظرية العامل ، الإعراب .

Abstract:

We aim by this research to clarify the dissimilar points of view of the grammarians in terms of pronounciation and meaning generally. In particular, what is related to the matters of the expression analysis, omission, and estimation. In addition to that, we want to show how Ibn Hichem El-Ansary used it in his literary legacy in the grammar field, then extracting his standpoint in this gramatical issue. This latter has become a powerfull part in the linguistic lesson, in the ancient and modern times. Ibn Hichem ensured in many topics on the importance of understanding the meaning for obtaining the right linguistic analysis, likewise, without forgetting the pronounciation. Hence, by this he gathered them in one functional form.

Key Words : The Pronounciation, The Meaning, The grammatical analysis, The Expression Analysis.